www.THELEVANTNEWS.com
The Levant

يونيو 2022 م - 1443 هـ | العدد 36 | جريدة شهرية تصدرها مؤسسة The Levant News Media International - London | المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

لماذا كل هذا الترحيب الدولي بالشيخ محمد بن زايد؟

الصفحة: 3

«حزب الله» يخسر جولة انتخابية.. ويبقى سلاحه محور القضية

الصفحة: 6

دافوس 2022: السعودية حضورٌ قوي وروسيا خارجاً

الصفحة: 7

«تهجير قسري» و«فصل عنصري»... السوريون يرفضون مشروع أردوغان

الصفحة: 9

التقارب الأمريكي السعودي...

زيارات متبادلة وتأكيد على أهمية العلاقات الاستراتيجية

شهدت الأيام الماضية زيارات ومحادثات مكوكية لتعزيز العلاقات بين الجانبين، الأمريكي والسعودي، والثلاثاء/ 24 مايو، استقبل ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، وفداً من أعضاء الكونغرس الأميركي.

جرى خلال الاستقبال استعراض علاقات الصداقة بين البلدين، وعدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

يأتي ذلك في وقت تتحدث فيه التقارير عن لقاء محتمل بين الرئيس الأمريكي وولي العهد السعودي الشهر المقبل.

وفي وقت سابق، أكد وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، السبت 21 مايو، التزام واشنطن الدائم بتعزيز دفاعات السعودية، خلال لقائه الأمير خالد بن سلمان، نائب وزير الدفاع السعودي، في العاصمة واشنطن.

وبحث الطرفان العلاقات الاستراتيجية والتاريخية بين المملكة والولايات المتحدة، وسُبل تعزيزها، وفقاً لما نقلته وكالة الأنباء السعودية. وأكد بلينكن التزام واشنطن الدائم بتعزيز دفاعات السعودية.

إلى ذلك، شددت الخارجية الأميركية على أهمية العلاقات الاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية، مؤكدةً على ضرورة تقوية هذه العلاقات، ووضعها على أسس مستقرة.

وقال المتحدث باسم الوزارة، نيد برايس، في مؤتمر صحافي، إنه «تم الحديث مطولاً مع مسؤولين سعوديين، بما في ذلك على المستويات العليا، بشأن أهمية العلاقات الأميركية السعودية، وكيفية تعزيزها ووضعها على أسس مستقرة».

وأكّد برايس، بأن «شركاءنا السعوديين متعاونون للغاية في المساعدة في اليمن وتحقيق الهدنة» في البلاد.

لفت المتحدث باسم الخارجية، إلى أن الولايات المتحدة الأميركية «تعمل مع المملكة على مواجهة التهديدات على أراضيها»، وذلك في إشارة إلى الهجمات بالطائرات من دون طيار والصواريخ الباليستية التي تطلقها جماعة الحوثي من الأراضي اليمنية على أراضي المملكة.

الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز

الإمارات ومصر والأردن نحو تنمية اقتصادية مستدامة

وقّعت الإمارات ومصر والأردن في العاصمة الإماراتية أبو ظبي، اتفاقية (الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة).

وتتركز الشراكة على الاستثمار في 5 قطاعات صناعية أساسية، تشمل الزراعة والأغذية والأسمدة، والأدوية والمنسوجات والمعادن والبتروكيماويات، والتي تأتي بهدف تعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل الصناعي وتكامل سلاسل القيمة بين الأردن والإمارات ومصر.

وقال وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة الإماراتي، سلطان أحمد الجابر: «تماشياً مع توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، ستخصص القابضة ADQ صندوقاً استثمارياً بقيمة 10 مليار دولار للاستثمار في المشاريع المنبثقة عن هذه الشراكة في القطاعات المتفق عليها».

وأضاف الجابر: «ستؤدي هذه الشراكة الطموحة إلى إتاحة فرص صناعية ذات قيمة اقتصادية مضافة تُقَدَّر بمليارات الدولارات.. وتطوير المزيد من المشاريع الصناعية المشتركة في المستقبل».

وكان قد استقبل الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الإمارات، السبت 28 مايو، كلا من رئيس الوزراء الأردني، بشر الخصاونة، ورئيس الوزراء المصري، مصطفى مدبولي، اللذين يزوران الإمارات للإعلان عن «الشراكة الصناعية التكاملية لتنمية اقتصادية مستدامة» بين الدول الثلاث.

الخارجية الأمريكية: ندين أي تصعيد تركي في شمال سوريا

أثار التصاعد المحتمل للأنشطة العسكرية التركية في سوريا قلق الولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما، بعد تصريح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الاثنين/ 23 مايو، عن شن بلاده قريباً عملية عسكرية جديدة في شمال سوريا لإنشاء «منطقة آمنة» بعمق 30 كيلومتراً على طول حدودها مع سوريا.

قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، نيد برايس، الثلاثاء 24 مايو، «إن الولايات المتحدة قلقة للغاية إزاء هذا الإعلان».

وأضاف: «ندين أي تصعيد، ونؤيد الإبقاء على خطوط وقف إطلاق النار الراهنة». وصرح برايس «نتوقع من تركيا أن تلتزم بالبيان المشترك الصادر في أكتوبر 2019».

اعتبر برايس أن أي «هجوم جديد سيزيد من تقويض الاستقرار الإقليمي وسيعرض للخطر القوات الأمريكية المنضوية في حملة التحالف ضد تنظيم داعش».

من جانبها، قالت قوات سوريا الديمقراطية إنه لا يوجد أي تغيير في توزيع القوى الدولية في مناطق شمال وشرق سوريا، وذلك عقب تصريحات الرئيس التركي.

التايمز البريطانية:
حقوقيان سوريان من بين أكثر 100 شخصية مؤثرة حول العالم

وائل سليمان

تصدر مجلة التايم البريطانية قائمةً مجمّعةً كل عام تتضمن مئة شخص هم أكثر الشخصيات نفوذاً وتأثيراً في العالم. والشخصيات من ميادين مختلفة أو (مجموعة من الأفراد) ويجري تصنيفهم في فئات عدة من القادة والفنانين إلى المفكرين والأبطال والرواد.. إلخ

وضعت المجلة الحقوقيان السوريان والناشطان الحقوقيان المعارضان للنظام السوري، أنور البني ومازن درويش ضمن فئة الرواد في قائمة أكثر 100 شخصية مؤثرة في العالم، وقدّم لهما في التعريف كينيث روث المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش.

مجلة التايمز دورية يومية دولية بريطانية عريقة تطبع في المملكة المتحدة منذ عام 1785، وتعتبر أيضاً، من أشهر الصحف بنسختها الورقية والإلكترونية التي تستعرض الكتب الجديدة في الأسواق وتقدم اللقاءات مع الكتاب والمشاهير.

أثمرت جهود الحقوقيان السوريان أنور البني ومازن درويش، وكليهما كانا معتقلين عند النظام، عن عدة نتائج يثمنها كثر من السوريين في المجال الحقوقي وملاحقة المتورطين في جرائم الحرب والتعذيب، وأيضاً الجانب التوثيقي لانتهاكات النظام السوري على أنواعها.

برز على نحو أكثر وضوحاً سورياً ودوليا، اسم المحامي والحقوقي أنور البني في السنوات الأخيرة على خلفية نشاطاته الحقوقية المكوكية في أوروبا بما يخص الشأن السوري، ولاسيما المتعلق منها بتغطية محاكمة كوبلنز الشهيرة لشخصيتين أمنيتين محسوبتين على النظام السوري أحدهما الضابط أنور رسلان.

يوضح البني لليفانت نيوز أهمية هذه المبادرة من مجلة عريقة كالتايمز، ولاسيما بوصفها تتجه لتسليط الضوء أكثر على فنانين وسياسيين، لكنّ المهم كما يقول أنور هو حضور القضية السورية، فذكر أنور و مازن كحقوقيّن هو لفتة من المجلة أيضاً للتذكير بالقضية السورية.

اشتُهر البني بالدفاع عن المعتقلين السياسيين ونشاطه في مجال حقوق الإنسان في سوريا. وداوم على حضور جلسات محكمة كوبلنز دورياً، وقدّم التصريحات لوسائل إعلام ألمانية وسورية، ولاسيما صحيفة ليفانت اللندنية التي غطت المحاكمة منذ اليوم الأول، وكان له عدة وقفات مع مراسلة الجريدة الزميلة لونا وضفة التي غطت المحكمة.

في هذا السياق، يوضّح البني لليفانت، أن لفتة المجلة مهمة لجهة الإضاءة على مسار عملية المحاسبة التي جرت وتجري لشخصيات محسوبة على النظام تورطت بجرائم حرب وانتهاكات، في إشارة إلى محكمة كوبلنز التي انتهت بإدانة المتهمين.

ويرى البني أن هذا النوع من الإضاءات على جهود ناشطين في الشان العام السوري في منابر عالمية مختلفة، إجراءٌ مهمٌ لإبقاء القضية السورية حاضرة دائماً، ولاسيما للتذكير بالضحايا والمعتقلين حتى الآن في سجون ومعتقلات النظام السوري، مضيفا، أنه تذكير بمبدأ العدالة الذي يجب أن يسود باعتباره حجر الأساس في أي مجتمع ولاسيما في سوريا.

يؤكّد الحقوقي أنور البني على أن ورود اسمه في هذه قائمة التايمز لعام 2022 هو أداة/وسيلة لحضور قضية السوريين ومطالبهم المحقة في العدالة، فالأمر يتجاوز الشخصي بخضور القضية الكبرى، فالعدالة وأهميتها في سوريا، شهادات الضحايا أو ذويهم أمام المحاكم ومعاناتهم هو ما جذب اهتمام مجلة التايمز البريطانية.

وحصل البني في عام 2008 على جائزة الخط الأمامي للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر. وفي عام 2009م حصل على جائزة حقوق الإنسان من قبل الرابطة الألمانية للقضاة. وفي عام 2018م، فاز بجائزة حقوق الإنسان الفرنسية-الألمانية. واعتُقل في أيار2006، ووقع إعلان بيروت دمشق، الذي كان يدعو إلى الإصلاح الديمقراطي.

حُكم عليه في وقت لاحق بالسجن لمدة خمس سنوات بتهمة نشر أخبار كاذبة. واعتبرته منظمة العفو الدولية سجين رأي. أخليَ سبيله عام 2011 واستمر في الدفاع عن المعتقلين حتى نهاية عام 2014 عقب اشتداد الحروب والمعارك وتهديد حياته. يُقيم حالياً في ألمانيا ويعمل على فتح ملفات مجرمي الحرب في سوريا الذين نجوا من العقاب كما يعمل على تشجيع وتأييد ما يُعرف بالعدالة الانتقالية.

أما المحامي والناشط مازن درويش يشغل رئاسة المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، واعتقل على خلفية نشاطاته الحقوقية بتاريخ 16 شباط 2012 وأفرج عنه في 10 آب 2015، بعد مطالبات منظمات دولية عدة اعتبرته سجين رأي، وحصل جائزة اليونيسكو / جوليرمو كانو لحرية الصحافة في 3 ايار 2015.

كينيث روث يُقدّم ويُشيد

في تعريفه عن الحقوقيّن السوريّن، قدم كينيث روث المدير التنفيذي لمنظمة هيومن رايتس ووتش، سردية مذكّراً بعام 2014 عندما استخدمت روسيا والصين حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمنع إحالة الفظائع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية الأمر الذي لم يسمح بملاحقة مرتكبي هذه الجرائم. ووفق روث فإن حق النقض وضع العدالة بعيداً عن متناول الضحايا؛ فتحرك المحاميان السوريان.

يشيد روث بنشاط الحقوقيّن مع المدعين الألمان، إذ استفادا من المفهوم القانوني للولاية القضائية العالمية المعترف به في ألمانيا، ففي يناير/ كانون الثاني، أدانت محكمة في مدينة كوبلنز الألمانية ضابط المخابرات السابق أنور رسلان العالم في الفرع 40 (الخطيب).

ما يزال رسلان أكبر مسؤول سوري يُحاكم حتى الآن، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية بسبب الإشراف على التعذيب المنهجي للمعتقلين، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة.

يختم روث مشيداً بنتائج المحاكمة، باعتبارها تعطي قدراً من الاحترام للضحايا وتوفر الأمل لمزيد من العدالة. إذ يمكن أن تساعد هذه المحاكمات في ردع المزيد من الفظائع، في سوريا وأماكن أخرى.

أنور البني - مازن درويش

لماذا كل هذا الترحيب الدولي بالشيخ محمد بن زايد؟

انتخب المجلس الأعلى للاتحاد، السبت الفائت، الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بموجب المادة 51 للدستور الاتحادي وبالإجماع، وتأتي هذه الخطوة بعد وفاة أخيه غير الشقيق، الرئيس السابق للبلاد، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

شغل الشيخ محمد، العديد من المناصب في الدولة، بينها، ولي عهد أبو ظبي قبل رحيل الشيخ خليفة، كما تولى منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وتشير سيرته الحكومية امتلاكه خبرة عسكرية، أهلته لتطوير سلاح الجو الإماراتي، حيث تخرج عام 1979 في أكاديمية ساندهيرست العسكرية الملكية في بريطانيا، وتلقى تدريبه هناك على سلاح المدرعات والطيران العامودي والطيران التكتيكي والقوات المظلية، لينضم فيما بعد إلى دورة الضباط التدريبية في إمارة الشارقة بدولة الإمارات.

إلى جانب ذلك، شغل مناصب عدة في القوات المسلحة الإماراتية، كانت البداية ضابطاً في الحرس الأميري قوات النخبة، ثم طياراً في القوات الجوية، وتسلم عدة مناصب عليا، ليصبح نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

النهضة الإماراتية

يؤكد مراقبون أن النهضة الاقتصادية في الإمارات كانت لافتة للنظر، إذ نقلت البلاد من صيد الأسماك واللؤلؤ، إلى النمو الاقتصادي الهائل مدفوعاً بثروتها من النفط والغاز، وأصبحت محطة استقطاب مالي وسياحي في الخليج العربي والشرق الأوسط.

كما أصبحت الإمارات وجهة لملايين السياح في العالم، ومحطة عالمية لإقامة المعارض الكبرى في المنطقة، بفضل النهج المتزن لقيادة الدولة وموقعها الاستراتيجي المهم واقتصادها القوي.

ومنذ أن تعرض الشيخ خليفة (الرئيس السابق) لوعكة صحية، أثرت على إدارته للبلاد، بدأ الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد إمارة أبو ظبي، بتنسيق أمور الحكم مع حاكم إمارة دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم،، وعُرف عنهما بوصفهما رائدين للتنمية والتطوير في البلاد.

كما تطمح دولة الإمارات، إلى جانب نهضتها الاقتصادية، في أن تصبح قوة إقليمية ذات ثقل سياسي يكمل دورها الاقتصادي، ولا شك أن النهضة الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها دولة الإمارات، والمشاريع التنموية والعمرانية والسياحية الضخمة التي أنجزتها البلاد، وتركيزها على تنويع الاقتصاد واستخدام أحدث التقنيات في مختلف المجالات، كان لها دور كبير في تعزيز ثقلها الإقليمي.

ومن المعروف أن الإمارات عمِلت مبكراً على تنويع اقتصادها؛ وإلى جانب قطاع الطاقة، هناك مشاريع سياحية وإعلامية كبيرة، وهناك عدد كبير من الفضائيات والشبكات العالمية التي تتخذ من دبي مقراً لها، وكذلك بالنسبة للفنادق والمطاعم العالمية التي تجد في الإمارات فرصاً كبيرة لها لانتشار فروعها.

ويعتبر العديد من المراقبين أن محمد بن زايد رائداً للتحديث، ومفضلاً من شعبه، وقد روّج بإصرار للإمارات، من خلال تحفيز التنمية في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والتكنولوجيا.

وتتمتع الإمارات بطابع ثقافي يكاد يكون فريداً (حيث يعيش فيها أكثر من 202 جنسية) ويوفر مختبراً حقيقياً لاستكشاف التبادل الثقافي والتعلم، ويمثل هذا المجتمع المتنوع، فرصة التواصل بين الثقافات، والتي تعتبر أمراً غاية في الأهمية وفرصة للترويج لدولة الإمارات.

السياسة الخارجية

لطالما كانت سياسة الإمارات تعتمد على تصفير المشاكل وحلّ النزعات في المنطقة العربية والشرق أوسطية، وهذا منذ عهد المؤسس الأول للدولة الاتحادية الشيخ «زايد آل نهيان» مروراً بابنه الشيخ خليفة مع قادة الدولة الرئيس الحالي، الشيخ محمد، ومستشار الأمن الوطني، الشيخ طحنون، وحاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد.

كان لتعميق العلاقة مع المملكة العربية السعودية، دور كبير في مواجهة تمدّد جماعات الإسلام السياسي «الراديكاليين» في الدول التي شهدت احتجاجات مع نهاية عام 2010 حتى اللحظة الراهنة «ثورات الربيع العربي» ومواجهة مشروع الإخوان المسلمين ومشروع الحرس الثوري الإيراني، عبر دعم قوى وطنية في تلك البلدان، من شأنها، وقف تغلغل التطرف المذهبي في كل من العراق واليمن واتخاذ مواقف داعمة للشعب السوري والليبي.

وقد شهد العام الماضي عودة تدريجية للعلاقات الإماراتية التركية وفق قاعدة تبادل المصالح، وكذلك المصالحة الخليجية الخليجية، والتأسيس لقوة خليجية تحفظ أمن واستقرار المنطقة بالشراكة مع عدد من الدول العربية والإقليمية، في ظل التغير الحاصل في المنطقة وحجز بعض القوى العالمية مكاناً لها على سلم القطبية الدولية.

وحول السياسات والاستراتيجيات التي انتهجها محمد بن زايد، قالت باربرا ليف، سفيرة الولايات المتحدة السابقة في الإمارات: «إن بن زايد كان مدفوعاً برؤية معينة، ملخصها أن قادة دول الخليج العربية لم يعد بمقدورهم الاعتماد على الولايات المتحدة، داعمهم الرئيس، خاصة بعد أن تخلت واشنطن عن رئيس مصر، حسني مبارك، خلال انتفاضات الربيع العربي في 2011».

وفي الصدد، قال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، يعمل حالياً في إدارة الرئيس جو بايدن، التي تدهورت علاقاتها بالإمارات في الأشهر القليلة الماضية، بأنه «استراتيجي يضفي على المناقشات منظوراً تاريخياً». وأضاف المسؤول «يتحدث ليس فقط عن الحاضر، بل يعود إلى سنوات وعقود وفي بعض الأحيان يتحدث عن التوجهات على مرّ الزمن».

ويقول رئيس جمعية الصحفيين الإماراتيين، محمد الحمادي: «خلال الفترة الماضية زار عدد من قادة دول العالم، الإمارات، للقاء الشيخ محمد بن زايد، للتشاور والتباحث فيما يخص الإقليم والعالم، وثقتهم بالشيخ محمد كبيرة ومنطلقة من تجارب سابقة»، مشيراً إلى أن بن زايد شخصية يمكن الوثوق بها، ويُعتمد عليه في وقت الشدة والرخاء».

واليوم في ظل التشاحن والتسابق لزعامة المنطقة وتنصل القوى العالمية من التزاماتها، هل يتجه رئيس دولة الإمارات مع قادة المنطقة لتشكيل حلف شرق أوسطي يساهم في حماية مصالحها ويبني مستقبلاً أفضل للشعوب المتعطشة للأمن والاستقرار والرفاه الاقتصادي؟ أسوة بدول الخليج العربي.

باحث سعودي لليفانت:

أردوغان لا يعرف إلا مصلحته.. حتى لو وصل الأمر للرقص على جماجم العرب

أدلى أحمد حساني، المدير التنفيذي لمركز سعود زايد للدراسات البحثية والسياسية والاستراتيجية، بتصريحات خاصة إلى صحيفة ليفانت اللندنية، حول جملة من قضايا المنطقة، ومنها الزيارة الأخيرة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان للملكة العربية السعودية.

حيث رأى حساني بأن السياسية الخارجية لتركيا في الآونة الأخيرة، تعكس تلك المقولة الشهيرة التي تصفها بـ»الجمهورية الحائرة»، موضحاً: «تقوم السياسة الخارجية للدول على المصالح والعلاقات الدولية، لكن تبدو تركيا بحالة مغايرة، حيث تقوم سياستها الخارجية على مجموعة من المحددات والأبعاد والعوامل التي راهنت عليها، لتحقيق دور إقليمي في قيادة المنطقة، وقد بدأ هذا الأمر واضحاً في السنوات الأخيرة، في تعامل أنقرة مع أزمات الإقليم، إضافة إلى مرونة السياسة التركية وقدرتها على إعادة إنتاج مواقف مضادة تجاه أحداث المنطقة».

متابعاً: «تراجعت مناعة السياسة الخارجية التركية على خلفية الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها أنقرة، في أعقاب انتصار المعارضة في الانتخابات المحلية التي جرت في 31 مارس الماضي، واستمرار تدهور قيمة الليرة، والتي تزامنت مع خسارة أنقرة جانباً معتبراً من أسواقها في المنطقة العربية، إضافة إلى تهديد واشنطن بفرض عقوبات واسعة على الاقتصاد التركي بعد إتمام صفقة منظومة الدفاع الصاروخية S400 مع روسيا».

ووفق حساني، تعود «انتكاسة تركيا خارجياً بصفة أساسية إلى عدد من العوامل، أهمها استمرار الانخراط التركي سلباً في أزمات الإقليم، إلى جانب مواصلة تحالفات براغماتية وأيديولوجية مع دول الإقليم المنبوذة -إيران وإسرائيل- فضلاً عن توتر العلاقة مع القوى الكبرى، خاصة واشنطن، التي عرقلت خطط تركيا للقضاء على الأكراد في الشمال السوري، وكذلك الاتحاد الأوروبي، بفعل توصية برلمانه، في مارس الماضي، بوقف مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد».

وتحديداً عن زيارة أردوغان إلى المملكة العربية السعودية، قال حساني: «ها هي أنقرة تعبر طريقاً جديدة إلى المنطقة العربية، فرئيس النظام التركي لا يعرف إلا مصلحته، حتى لو وصل الأمر الرقص على جماجم العرب»، مستدركاً: «تركيا طرقت باب القاهرة فعاد السفراء، ومن ثم طرقت طريق أبو ظبي فانتعشت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، أما التطلع الأكبر سبقه تمهيد من أنقرة، بتصريحات ولقاءات ومبادرات، لعلّ أبرزها طي ملف مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في إسطنبول».

وبيّن حساني أن تلك «الزيارة التركية للسعودية، رغم أنها تحمل معالم سياسية، إلا أن أنقرة تبني عليها آمالاً كبيرة في عودة العاقلات السعودية التركية لتكون مفتاح عودة الانفتاح الاقتصادي بين البلدين»، مشيراً إلى أن «أردوغان قلق من انتخابات رئاسية مفصلية تترصّدها معارضة موحدة، ولا سبيل لمواجهتها؛ إلا من خلال تأمين سترة إنقاذ اقتصاد بلاده الغارقة بمستويات تضخّم قياسية وعملة نزفت نصف قيمتها، ربما لم تواجه تركيا هذا الكم الهائل من الأزمات السياسية والاقتصادية مقارنة بأي مرحلة مضت في عمر الدولة التركية».

وفي موضوع آخر، حول سياسة الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة جو بايدن تجاه دول الخليج وتركيا، مقارنة بإدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، رأى حساني إنه «ما تزال الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارة بايدن في مرحلة انتقالية، في صياغة سياستها نحو منطقة الخليج، حيث بدت الاستراتيجية الأمريكية على مدى الأشهر الماضية غامضة في علاقاتها بالحلفاء، بشكل عكسته مؤشرات كثيرة، بالأخصّ علاقة إدارة بايدن بالمملكة العربية السعودية؛ التي ألغت زيارة كانت مقررة لوزير الدفاع الأمريكي، لويد أوستن، في شهر سبتمبر الماضي 2021، وبرز التناقض في سياسة البلدين بشأن النفط، وهناك حالة من الفتور العام في العلاقات تجد ملامحها في مظاهر مختلفة.

ويعتقد حساني أن السياسة الأمريكية إزاء منطقة الخليج في ظل إدارة بايدن، تتأثر بتحولات كثيرة، أهمها، «الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، أزمة أسعار النفط العالمية، المفاوضات مع إيران بخصوص الملف النووي، التقلبات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، طبيعة التحولات في النظام الدولي، التطبيع الخليجي الإسرائيلي».

موضحاً أن الرسائل الأمريكية المتناقضة تجاه دول المنطقة، والخليج تحديداً، ترجمها وزير الدفاع الأمريكي في مؤتمر المنامة، العام الماضي، على النحو التالي: «تبني نهج التعددية والشراكات مع الحلفاء، التركيز على الدبلوماسية وتوظيف الأداة العسكرية في الردع، تأكيد استمرار الالتزام بأمن الخليج بصيغ مبتكرة».

ولفت المدير التنفيذي لمركز سعود زايد للدراسات البحثية والسياسية والاستراتيجية إلى أن «الولايات المتحدة الأمريكية في حقبة وعهد بايدن مشغولة أكبر بأمنها الخاص وبصراعها الدولي مع الصين وروسيا، وأنها تريد توظيف قدرات الحلفاء والشركاء في هذه المواجهة الكبرى، لا استنزاف ذاتها في صراعاتهم وحروبهم، وأن دورها في أمنهم سينصب بالأساس حول الردع والدفاع وتنظيم قدراتهم الخاصة، وليس الاستباق أو الهجوم الشامل في حروب إقليمية».

أما بخصوص إيران والعودة المحتملة للاتفاق النووي مع الولايات المتحدة والقوة الغربية، فقد وجد المدير التنفيذي لمركز سعود زايد للدراسات البحثية والسياسية والاستراتيجية إن «المملكة العربية السعودية تنظر بعين الاعتبار للاتفاق النووي الإيراني، ليس فقط لضمان أمنها كقوة إقليمية في المنطقة، ولكن تنظر للاستقرار وأمن المنطقة، خاصة في الخليج والشرق الأوسط».

مشيراً إلى أن «السعودية تمثل البعد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة، وهناك ضرورة ملحة للتواجد في المفاوضات بشأن هذا الملف الذي يهدد الأمن الخليجي والعربي»، «وبالتالي يجب مشاركة دول مجلس التعاون في أية مفاوضات تتعلق بالاتفاق النووي الإيراني، نظراً لأهمية النظرة الشاملة لذلك الاتفاق، لتتضمن في سلة واحدة برنامجها النووي، والصواريخ الباليستية والمسيرات، وأمن الملاحة وسلامتها، وسلوك إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة، تحقيقاً للأمن الإقليمي بمفهومه الشامل».

كما ذكر حساني أن «الهدف المشترك لدول الخليج وإسرائيل، يتمثل في منع إيران من الحصول على أسلحة نووية، ولا شّك أن كلا البلدين يتشاوران بانتظام مع مسؤولين أمريكيين في محاولات لتشكيل اتفاق نهائي ينسجم مع مصالحهما، ولكن بناء على تصورنا لملامح الاتفاق النهائي، فهناك احتمال قوي أن إسرائيل والمملكة العربية السعودية ستبقيان قلقتان من قدرات إيران النووية ونفوذها في المنطقة على نطاق واسع، حتى بعد إبرام اتفاق نووي نهائي عن طريق التفاوض».

مستكملاً: «في تقديري الشخصي لملامح الاتفاق، لما سيلي الاتفاق على النحو التالي: نفترض أن إيران ستكون قادرة على الاستمرار في تخصيب اليورانيوم، وإن يكن بشكل محدود وتحت ضمانات صارمة، كما أن إيران ستحافظ على بنية تحتية تعطيها القدرة على النهوض وتطوير أسلحة نووية إذا قررت أن تقوم بذلك في المستقبل، قد يمدد اتفاق نووي نهائي الجدول الزمني لقدرة إيران على النهوض، ولكنه لن يُزيل هذه القدرة تماماً».

مستطرداً: «لذلك، لن يحذف الاتفاق كلياً المسألة النووية من جدول الأعمال الإقليمي، إذ يتوقع أن تحتفظ إيران ببعض القدرات والبنى التحتية، بالإضافة لذلك تبدي كل من إسرائيل والمملكة العربية السعودية وغيرها من دول الجوار، مخاوفاً من إيران تتعدى بُعد القضية النووية، على سبيل المثال، ترى إسرائيل أن تهديد تطوير الصواريخ الإيرانية لا يختصر فقط على برنامجها النووي، في حين أن المملكة العربية السعودية تعتبر إيران منافساً على الصعيدين، الأيديولوجي والاستراتيجي، فالتحديات التي تشكلها إيران ستبقى مع أو دون اتفاق نووي نهائي».

وقال حساني إن «إيران دولة مارقة منذ قديم الأزل، تسعى لزعزعة الاستقرار في الدول العربية من أجل مشروعها الفارسي الصفوي من المحيط إلى الخليج، تحت أي عواقب أو نتائج، ودعمها لجماعات تكفيرية متشددة»، و»القيادة في المملكة كانت على صواب عندما شككت في الاتفاق النووي المبرم عام 2015، والذي خفف العقوبات مقابل تعهد طهران بالحد من برنامجها النووي لمنعها من امتلاك القدرة على صنع سلاح ذري».

في حين يظن المدير التنفيذي لمركز سعود زايد للدراسات البحثية والسياسية والاستراتيجية، حول الحل الشامل في اليمن، وخاصة بعد مشاورات الرياض بين الأطراف اليمنية، بأن «الرغبة الصادقة لدى الرياض في دفع الحل السياسي في اليمن إلى الواجهة من خلال تشجيع الأطراف المتصارعة على الجلوس إلى طاولة الحوار، وقدمت المملكة مبادرة سعودية حظيت بترحيب عالمي».

مختتماً بالقول: «في تقديري الشخصي حول تلك الأحداث الملتهبة في اليمن، بسبب إيران وجماعاتها الحوثية الإرهابية، الحل الشامل لا يجب أن يكون حلاً جزئياً بعزل الملف الإنساني عن السياسي والعسكري، بل يجب أن توضع جميع الملفات على الطاولة ويتم التفاوض حولها جميعاً، وبعدها يتم عودة الحوثي كمكون اجتماعي طبيعي، ويسلم ما سلبه ونهبه من المؤسسات السيادية، ويعيد السلاح إلى الحكومة الشرعية في اليمن».

مرتزقة ليبيا إلى تونس.. ما علاقة إخوان الجزائر؟

عناصر من ميليشيات الحوثي

رشا عمار

تحدّثت عدة تقارير تونسيّة، مؤخراً، عن نقل العشرات من العناصر التكفيرية والمرتزقة من ليبيا إلى تونس خلال العام الماضي، في إطار محاولات تنظيم الإخوان خلق حالة من الفوضى في البلاد، رداً على إقصائهم من الحكم بحل البرلمان وإطلاق عملية شاملة للإصلاح السياسي والمؤسسي بالبلاد، وكذلك تطهير المؤسسات القضائية والأمنية والدوائرالتنفيذية من الخلايا الإخوانية.

تسلل إخواني عبر دولة مجاورة

وفي السياق، ذكر مصدر تونسي مطلع لـ«ليفانت»، أن بلاده نجحت في إحباط عدة عمليات لتسلل عناصر إرهابية عبر حدود دول مجاورة، فيما رصدت السلطات ضلوع قيادات التنظيم الإخواني بتسهيل مرور بعضهم، والاتفاق المسبق مع هؤلاء، وتوفير محل إقامة، وأوراق ثبوتية قانونية، لهم بهدف استغلالهم في تنفيذ العمليات التي يخطط لها التنظيم.

وأوضح المصدر، أنّ كافة الحدود التونسية، وتحديداً الشرقية، تشهد استنفاراً أمنياً على أعلى مستوى منذ عدة أشهر، بالتزامن مع رصد عدة محاولات من جانب عناصر شديدة الخطورة للتسلسل إلى داخل البلاد، بمساعدة قوى داخلية، وعناصر متحالفة معها خارج البلاد.

وبحسب المصدر، تكثّف السلطات التونسيّة، في الوقت الراهن، من جهودها لضبط الحدود، وتتبع العناصر التي دخلت البلاد بالفعل خلال الفترة الماضية لمنعهم من تنفيذ أية عمليات إرهابية خلال الفترة المقبلة، فيما يصفه المصدر بأنه جهد مضاعف لتفادي كارثة محتملة.

ضوء أخضر لتنفيذ مخططات إرهابية

وفي وقت سابق، هدّد القيادي الإخواني الليبي، رئيس ما يسمى بمجلس الدولة، والذي تصفه الصحف التونسية بأنه رجل تركيا الأول داخل ليبيا، بإرسال مجموعات لدعم الإخوان في تونس اعتراضاً على الإجراءات التي أقرّها الرئيس قيس سعيد، في تموز (يوليو) الماضي.

وفي نيسان (أبريل) الماضي، هاجم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، قرارات الرئيس التونسي، قيس سعيد، المتعلقة بحل البرلمان الذي كان يسيطر عليه الإخوان، ووصف حسب بيان له، ما يحدث في تونس بأنه إساءة للديمقراطية، ويتطلب تدخلاً مباشراً لتعديله، في رسالة قرأها مراقبون بأنها تحمل الكثير من الأهداف، أبرزها دعم حركة النهضة الإخوانية وزعيمها راشد الغنوشي، والتأكيد على موقف أردوغان الداعم لقوى الإسلام السياسي في المنطقة، ومحاولة لتحريض القوى الخارجية للضغط على الدولة التونسية، لكن الرسالة الأهم كانت تتعلق بمنح الضوء الأخضر لعناصر التنظيم الإخواني لتنفيذ مخططات تستهدف الضغط على المؤسسات الوطنية بالبلاد.

قنابل موقوتة داخل تونس

المحلل السياسي التونسي نزار الجليدي يصف أزمة إرسال المرتزقة من ليبيا إلى داخل تونس بأنها «قنبلة موقوتة»، موضحاً في تصريح لـ«ليفانت»، أن جماعة الإخوان وذراعها السياسية في البلاد، حركة النهضة، حاولت خلال الفترة الماضية، تمرير عناصر شديدة الخطورة إلى داخل البلاد بالتعاون مع حلفائهم في دول مجاورة، منها قيادات التنظيم في ليبيا والجزائر، وما تزال تلك المحاولات مستمرة في الوقت الراهن، فيما تستنفر السلطات التونسية لحماية أمن البلاد من هذا المخطط الخبيث.

ويوضح الجليدي أن تلك العناصر تحاول التسلل عبر معبري ذهيبة وازن، ورأس جدير، على الحدود الليبية التونسية، مشيراً إلى أن تلك العناصر قد استغلت المساحة الشاسعة للحدود بين البلدين للتسلل إلى داخل تونس، بعد أن فقدت قدرتها على الاستمرار داخل ليبيا، وكذلك لتنفيذ مهام جديدة لجماعة الإخوان التي تحاول في الوقت الراهن صناعة مشهد فوضوي وخلل أمني داخل البلاد لعرقلة مسار الإصلاح السياسي والدستوري والعودة إلى المشهد السياسي.

ويؤكد الجليدي أن تلك العناصر الإرهابية، قد دخلت البلاد تحت غطاء حماية حركة النهضة وبمساعدة قياداتها، على رأسهم سيد الفرجاني وعبد الله التريكي وأحمد العماري، وبأوامر من عناصر التنظيم الإرهابي على الأراضي الليبية، وبدعم من حلفائه في دول الجوار.

النهضة.. ذراع تخريبية في قلب تونس

وبحسب الجليدي، تسعى النهضة في الوقت الراهن لتهديد الكيان التونسي وضرب استقرار البلاد، بتنفيذ مخططات تخريبية وعدائية وضعها التنظيم الدولي، ويتحد كافة عناصره في تنفيذها داخل تونس وخارجها.

ويقول الجليدي إن القبضة الأمنية قد نجحت خلال الفترة الماضية ومنذ إجراءات الإصلاح، في ٢٥ تموز (يوليو) الماضي، في التصدي لتلك المخططات وتقليل أعداد المتسللين عبر الحدود، لكن سنوات حكم الإخوان شهدت سيولة في تدفق هؤلاء إلى الأراضي التونسية بمساعدة النهضة التي كانت تحكم البلاد لمدة ١٠ سنوات يصفها الشعب التونسي بأنها كانت «عشرية سوداء».

ويعود الجليدي للتأكيد على أنّ تلك العناصر تمثل «قنابل موقوتة» بأيدي الحركة الإخوانية، قابلة للاشتعال في أي لحظة، خاصة في مناطق التخوم النارية، مثل تطوين وجربا وبن جردان وغيرها، وفي المقابل هناك تتبع ومراقبة أمنية عالية لسير تلك العناصر وحركتها، ومن وقت لآخر تنجح السلطات في تنفيذ عمليات استباقية لإحباط مخططاتها العدائية الإرهابية داخل البلاد.

ويشير الجليدي إلى الصعوبات التي تواجهها الأجهزة الأمنية والاستخباراتية التونسية لإحكام سيطرتها على كافة المعابر والتصدي لعمليات تسلل المرتزقة لعدة اعتبارات تتعلق بمساعدة بعض القيادات الإخوانية ذات الدراية بطبيعة الوضع الأمني والإجراءات القانونية في البلاد لتلك العناصر، وأيضاً اتساع رقعة المساحة الصحراوية للحدود الفاصلة بين تونس وليبيا.

«حزب الله» يخسر جولة انتخابية.. ويبقى سلاحه محور القضية

أظهرت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة في لبنان تراجعاً لـ «حزب الله» الموالي لإيران، مع حلفائه «التيار الوطني الحر» بقيادة وزير الخارجية السابق، جبران باسيل، بينما جاءت النتائج لصالح «حزب القوات اللبنانية» بقيادة سمير جعجع.

وكان اللافت في هذه الانتخابات، هو وصول 14 نائباً عن المجتمع المدني، أو ما يسمى بالتغييرين.

وقد حاز حزب الله وحلفاؤه على 62 مقعداً من أصل 128 في البرلمان في الانتخابات الأخيرة التي جرت في 15 أيار/ مايو الحالي، مقارنة مع الأغلبية التي حققوها في 2018 عندما حصلوا على 71 مقعداً.

من جهته، حاول الأمين العام لحزب الله «حسن نصر الله» طمأنة أنصاره، عبر خطاب متلفز، قال فيه: «لا يمكن لأي فريق أن يدّعي أنه فاز بالأغلبية البرلمانية، مسلماً بخسارة الحزب في الانتخابات».

وأضاف نصر الله: «تركيبة المجلس الجديد الحالي هي أنه لا يوجد فريق سياسي اليوم في البلد خلافاً لما كان عليه الحال في 2018.. أن يدعي أن الأغلبية النيابية مع هذا الفريق أو مع ذاك الفريق».

لكن الحزب لم يستكن لهزيمته، حيث وجه تحذيرات قوية لخصومه في الكتل التي حققت أغلبية برلمانية، وقد جاء على لسان رئيس كتلة الوفاء للمقاومة التابعة للحزب محمد رعد، قائلاً: «نتقبلكم خصوماً في المجلس النيابي، ولكن لن نتقبلكم دروعاً للإسرائيلي ومن وراء الإسرائيلي»، في إشارة ضمنية إلى غريمه حزب القوات. مضيفاً في حديثه لقناة المنار «انتبهوا لخطابكم وسلوككم ومستقبل بلدكم»، وأكمل «لا تكونوا وقوداً لحرب أهلية».

ولم يتمكن حليف حزب الله، التيار الوطني الحر، الذي يتزعمه جبران باسيل، صهر رئيس الجمهورية ميشال عون، من الاحتفاظ بأكثرية نيابية مسيحية، بعد خسارته عدداً من المقاعد لصالح منافسه «حزب القوات اللبنانية».

كما فشل نواب سابقون مقربون من حزب الله والنظام السوري، من الاحتفاظ بمقاعدهم على غرار نائب الحزب القومي السوري الاجتماعي، أسعد حردان، عن المقعد الأرثوذكسي، والذي يشغله منذ 30 عاماً، والنائب الدرزي طلال أرسلان في دائرة عاليه في محافظة جبل لبنان، وفيصل كرامي ونائب رئيس البرلمان، إيلي الفرزلي، وكذلك هزيمة رئيس حزب التوحيد العربي وئام وهاب.

ويرى شربل عيد، وهو رئيس جهاز التنشئة السياسية في حزب القوات اللبنانية، في حديثه لـ «ليفانت نيوز اللندنية»، أن «خسارة حزب الله في الانتخابات النيابية الأخيرة، تعتبر كارثية له، حيث كان الحزب يحكم لبنان بقوتين، الأولى قوة السلاح غير الشرعي، والأخرى قوة شرعية من خلال وجوده في المجلس النيابي.

وأضاف، أنهم خاضوا الانتخابات لنزع الشرعية من حزب الله، وقد استطاعوا رفع الغطاء الشعبي عنه، لا سيّما عند المسيحية والسنة والدروز، باستثناء الغطاء الشيعي، رغم تشظّيه، وفقاً لنسبة الاقتراع الضئيلة في وسطه. مبيناً أن حزب الله تعامل في بيئته بهمجية مع مناهضيه بالاعتداء عليهم وترهيبهم وإطلاق الرصاص.

وتابع شربل: «أدرك اللبنانيون بمعظمهم بأن السبب الأساس لمصائب بلدهم، تتمثل في سلاح حزب الله ومصادرته لقرار الحرب والسلم، بالإضافة إلى انغماس الحزب في نزاعات المنطقة، وتهجير الاستثمارات العربية وإقفال الصادرات اللبنانية بوجه دول العالم».

لذا، لجأ اللبنانيون لوضع حدّ لهذا الحزب، وبالتحديد إضعافه في المجلس النيابي بعدم التصويت له ولحلفائه. وبالمقابل هناك قوة أساسية في لبنان، وهي «حزب القوات»، والتي لطالما قالت إن حزب الله، لا يمكن أن يكون بالواجهة السياسية في لبنان، وفقاً للسياسي شربل عيد.

وتابع في حديثه لـ «ليفانت نيوز»، أنه لا يمكن الشراكة مع حزب الله في الحكم، لأن المسؤولية ستقع على القوى الحليفة له، بينما حزب القوات اللبنانية، رفع شعار «مواجهة حزب الله»، ومن يكسب الأكثرية سيحكم، والطرف الآخر يكون في صفوف المعارضة.

اليوم، حزب القوات وحلفاؤه الأكثرية النيابية وسيشكلون الحكومة مع السياديين والتغييرين، وفقاً لمقياس أحلام اللبنانيين، وسيكون الحكم في لبنان نقيضاً لحكم حزب الله، على الرغم من توقع عرقلة الحزب للحياة السياسية، وسيطالب فريق الأكثرية بتطبيق القرارات الدولية ذات الصلة في لبنان، بما فيها القرار 1901، وما نصّ عليه، ونشر قوات دولية على الحدود مع سوريا لإقفال معابر التهريب، ولا رجوع عن ذلك، وفق تصور عيد.

وفي مقال رأي بعنوان «مأزق حزب الله» بعد الانتخابات، للكاتبة اللبنانية سناء الجاك، قالت: «لم تنفع الجهوزية العسكرية الكاملة لحزب الله ولا استعراضاته ومواكبه السيارة وأعلامه المرفوعة، في تمكينه من الحصول على أكثرية نيابية موصوفة».

وأضافت: «تمكن اللبنانيون من تسجيل أهداف تقارب كسر العظم بوجه الحزب المصادر للسيادة خدمة لمشغله الإيراني». مبينةً أن «نسبة الانتخابات في البيئة التي يعتبرها الحزب حاضنة له ولمشروعه، تعكس يأسها منه ومن قيادته إياها نحو مجهول مدمر، لذا لم تسلم دائرة واحدة من الدوائر التي يمسك بزمام أمورها من تراجع في نسب المشاركة».

وقالت الكاتبة اللبنانية، إن هذا الواقع يفرض قراءة جديدة للخريطة السياسية في لبنان، فالحزب المستقوي بمئة ألف مقاتل و150 ألف صاروخ، لم يستطع دعم الحلفاء المتعثرين.

قعت سناء الجاك، أن يلجأ «حزب الله» بعد مفاجآت الانتخابات النيابية، إلى تغييرات في استراتيجيته، كما فعل في السابق، عندما عمد لتحقيق أهدافه إلى افتعال «حرب تموز» 2006، أو «7 أيار» 2008، والاعتداء على بيروت واحتلال وسطها وصولاً إلى اتفاق الدوحة، أو موجة الاغتيالات، أو شل الحياة السياسية في مجلس النواب وتشكيل الحكومات وانتخاب رئيس للجمهورية.

شربل عيد

ويرى مراقبون أن خسارة حزب الله في الانتخابات الأخيرة، تعتبر محطة مفصلية تشبه منعطف عام 2005 على صعيد الانقسام الواسع وانسحاب جيش النظام السوري، وترك البلاد للحزب وتصوراته السياسية والاجتماعية، والتي أنتجت في العام 2019 إفلاساً مالياً وتدميراً للبنية المركزية للدولة لصالح منطق ومفهوم الميليشيا.

لكنهم أجمعوا، على أن نتائج هذا الاستحقاق الكبير ستعيد خلط أوراق الاستحقاقات المحلية المرتبطة بالاهتمامات الدولية والإقليمية، وعلى رأسها انتخاب رئيس جديد للبلاد خلفاً لميشال عون، الذي سيخرج نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2022 تاركاً الكرسي للفراغ المفتوح، وهذه الانتخابات حددت للجميع أوزانهم التمثيلية، وتحديداً المسيحية منها، بعد خسارة التيار الوطني الحر الأكثرية المسيحية، وكذلك محاولات سليمان فرنجية تشكيل كتلة برلمانية تخوّله التفاوض على سدة الرئاسة الأولى.

دافوس 2022 «نقطة تحول».. السعودية حضورٌ قوي وروسيا خارجاً

بعد عامين ونصف تقريباً من الغياب، يعود قادة العالم والنخب السياسية والمالية العالمية للاجتماع مجدداً وجهاً لوجه في المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في جبال الألب بسويسرا تحت عنوان «التاريخ عند نقطة تحول»، والذي يجري بمشاركة ما يقرب 2500 من القادة والخبراء من جميع أنحاء العالم في الفترة 22 إلى 26 مايو.

لم يكن من السهل أبداً تحديد نقاط التحول أو معرفة ما تنبأ به إلا بعد حدوثها، والإجابة على هكذا شعار ليست محددة مسبقاً على الإطلاق، مع أنه تتوافر لدى النخب السياسية والمالية العالمية القدرة على تشكيلها، وطرح الأسئلة الصعبة حول كيفية الوصول إلى الحلول، طبعاً في حال توافر الرغبة والإرادة.

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى أن يسعى المنتدى الاقتصادي العالمي للتركيز في اللقاءات، على رفض مثل هذه الأفعال، مع حظر الشركات والمسؤولين الروس من دافوس هذا العام. ويقول رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي بورج بريندي في هذه القضية «مع النهج الحالي، لا أرى أي نوع من التقارب العالمي المحتمل في السنوات القادمة، لسوء الحظ «.

كانت الزيادة في انبعاثات الكربون العالمية، التي تجاوزت 2 مليار طن في عام 2021، هي الأكبر على الإطلاق، حيث قضت بسهولة على الانخفاضات التي شوهدت في عام 2020 وسط عمليات الإغلاق الوبائي. كما أن عدم المساواة، الذي كان كبيراً جداً حتى قبل انتشار الوباء، قد ازداد عمقاً.

ازداد الفقر العالمي لأول مرة منذ 20 عاماً، وتضاعفت أعداد الأشخاص الذين «يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد» ليصل إلى 276 مليون شخص.فيما يبدو أنه حتى الدروس الوقائية للوباء نفسه قد ضاعت، فبينما يتم تطعيم 80% من الأشخاص في البلدان ذات الدخل المرتفع، فإن 16% فقط من أولئك الذين يعيشون في البلدان منخفضة الدخل حصلوا على فرصة.

وهذا العام، هو المرة الأولى للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي يُحظر فيه حضور أي مسؤول روسي أو رجل أعمال روسي لأعمال المؤتمر منذ سقوط الشيوعية، حيث استُبعدت الشركات الروسية بوصفها شركاء استراتيجيين في الحرب الدائرة في أوكرانيا.

إن وقوع الأزمات العالمية أمر كارثي على الحكومات والشعوب، ويجب على الجميع محاربتها والتعاون من أجل مكافحتها. ومع ذلك فإن سجل الإنجازات العالمي على مدى السنوات القليلة الماضية ليس مشجعاً.

فيما تتصدر السعودية واجهة أعمال المؤتمر من خلال وفدها «القوي» والذي يضم سبعة وزراء من بينهم وزيرا الخارجية والمالية. إضافةً لرصد التغيرات الهائلة التي تشهدها السعودية، نتيجة الاستثمارات الحاصلة في مجال تنويع الاقتصاد والتكنولوجيات الحديثة والتعليم والمهارات وسعي المملكة القوي للتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

النقد الدولي يدافع عن العولمة

في ظل مواجهة النظام الاقتصادي العالمي للكوارث، سيدافع صندوق النقد الدولي في منتدى دافوس عن العولمة ويحث الدول على عدم الاستسلام لمغريات الأنظمة الحمائية.

وكتبت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا في مدوّنة مشتركة مع مسؤولين في الصندوق: «بينما يتوجه صنّاع القرار السياسيّ وأصحاب الشركات إلى دافوس، يواجه الاقتصاد العالمي على الأرجح أكبر اختبار له منذ الحرب العالميّة الثانية».

وشدّد مسؤولو صندوق النقد الدولي على «تنامي خطر التفتت الجغرافي-الاقتصاديّ» مؤكدين في المقابل على فوائد العولمة.

ولفت مسؤولو صندوق النقد الدولي في مدوّنتهم إلى التغيّر في تدفّق رأس المال والسلع والخدمات على مدى العقود الثلاثة الماضية مدفوعاً بانتشار التكنولوجيا الحديثة، «لقد عززت قوى التكامل هذه مستوى المعيشة والانتاجيّة وضاعفت حجم الاقتصاد العالمي ثلاث مرّات وانتشلت 1.3مليار شخص من الفقر المدقع».

إلا أنّ هذا التقدّم مهدّد اليوم بفعل الحرب في أوكرانيا وما صاحبها من عقوبات وقيود، إذ فرضت قيودٌ على تجارة الأغذية والطاقة والمواد الخام الأخرى في حوالى 30 بلداً، بحسب الصندوق. ومع ذلك من الضروريّ «تعزيز الحركة التجاريّة لزيادة القدرة على التكيّف».

ومن شأن تقليص العوائق التجاريّة أن يساعد في تخفيف النقص في الإمدادات وخفض أسعار المواد الغذائيّة والمنتجات الأخرى.

ونصح صندوق النقد الدولي الدول والشركات بتنويع وارداتها لضمان تدفّق الإمدادات و»الاستفادة من فوائد التكامل العالميّ للشركات». وقد أظهرت دراسة أجراها الصندوق أنّ التنويع يمكن أن يخفّض نصف الخسائر المحتملة المرتبطة بمشاكل العرض.

روسيا خارج المنتدى

لأول مرة، وبعد أكثر من عامين من التوقف المرتبط بانتشار فيروس كورونا في العالم، يبدأ المنتدى الاقتصادي العالمي في جبال الألب السويسرية، من دون أن يكون رجال الساسة والأثرياء الروس حاضرين في قمة دافوس الحالية.

يختلف المنتدى هذا العام، الذي تأخر عن جدوله الزمني المعتاد في أواخر يناير، عن سابقاته من نواحٍ عديدة. إذ تخيّم حقيقة الحرب المستعرة على بُعدِ مئات الأميال على الاجتماعات، بعدما وضع قرار الرئيس فلاديمير بوتين بغزو أوكرانيا نهاية مفاجئة لعقود من الوجود والنفوذ الروسي في دافوس. مع حضور مجموعة من المسؤولين الأوكرانيين، الذين يسعون إلى إبقاء الاهتمام العالمي بمحنتهم مع دخول الحرب شهرها الثالث.

شهدت الحرب الروسية على أوكرانيا عقوبات غير مسبوقة على روسيا، بدءاً من قادتها السياسيين إلى الأوليغارشية والشركات الكبرى، وانسحبت الشركات الدولية بشكل جماعي من البلاد، وتبخرت التجارة والاستثمار من أوروبا والولايات المتحدة مع روسيا.

في الاجتماع الأخير في دافوس في عام 2020، كان كبار رجال الأعمال الروس يحتلون ثالث أفضل تمثيل من حيث عدد المليارديرات، لكن مستقبلهم في دافوس بدأ في الانهيار بعد ثلاثة أيام فقط من هجوم موسكو على أوكرانيا، عندما أصدر مؤسس المنتدى الاقتصادي العالمي، كلاوس شواب، والرئيس بورج بريندي، بياناً يُدين «عدوان روسيا على أوكرانيا، والهجمات والفظائع».

بالنسبة إلى تاريخ روسيا بعد الشيوعية، لعب المنتدى الاقتصادي العالمي دوراً مهماً للغاية. ورسَّخ المؤتمر سمعته بوصفه حدثاً أساسياً للنخبة الروسية في عام 1996، عندما وافق عدد من كبار رجال الأعمال على حشد مواردهم الإعلامية وقوّتهم المالية لدعم الحملة المتعثرة لإعادة انتخاب بوريس يلتسين، في ما أصبح يُعرف باسم «ميثاق دافوس».

زاد الوفد الروسي من حيث الحجم والظهور على مدى ما يقرب من عقدين، وجذب شخصيات ذات ثقل كبير مثل الرئيس آنذاك، ديمتري ميدفيديف، وفي عام 2009 خلال فترة توليه منصب رئيس الوزراء.

في عام 2018 هددت روسيا بالمقاطعة بعد أن فرضت الولايات المتحدة عقوبات على رجال الأعمال فيكتور فيكسيلبرج وديريباسكا وكوستين، وقال الكرملين إنّ منظمي المنتدى تراجعوا عن خطة لمنعهم من الحضور.

ألقى بوتين كلمة في المنتدى الافتراضي المحدود في عصر «كوفيد» العام الماضي، وقال إنّ بين التوترات الدولية الحالية وثلاثينيات القرن الماضي في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية أوجه تشابه، واستخدم خطابه لتحذير العالم من خطر الانزلاق إلى صراع «الكل ضد الكل».

الآن، أدى هجومه على أوكرانيا إلى نقل الصراع إلى حدود الاتحاد الأوروبي، وقتل الآلاف ونزوح الملايين من ديارهم. وأيَّد بعض أباطرة المال الروس موقف الكرملين، فيما سعى آخرون إلى النأي بأنفسهم عن دعاية الرئيس للحرب.

المملكة السعودية تتصدر المشهد الاقتصادي

برز الوفد السعودي «القوي» في اجتماعات دافوس الحالية، ورحب رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي بورج بريندي بالوفد، وأشاد بالإصلاحات الجارية في المملكة.

كما تدرس المنظمة التي تتخذ من جنيف مقراً لها تدرس نقل القمة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الرياض، حسب بريندي. الذي قال: نحن نقدر حقاً الوفد القوي الذي لدينا من المملكة العربية السعودية في دافوس. لدينا سبعة وزراء رئيسيين، بمن فيهم وزير الخارجية ووزير المالية، معنا في دافوس.

كزائر منتظم للمملكة، أوضح بريندي، وزير خارجية النرويج السابق، التغييرات الرئيسية التي شهدها خلال زياراته. وقال لعرب نيوز: «مقارنة بما حدث عندما زرت المملكة لأول مرة منذ عقود فإن وضع المرأة الآن في المملكة العربية السعودية مختلف تماماً».

من بين التغييرات الهامة الأخرى الجارية في المملكة العربية السعودية، وصف بريندي «الاستثمارات في تنويع الاقتصاد، والتقنيات الجديدة، والتعليم والمهارات» بأنها مهمة.

وقال «أرى استعداداً لأن أكون جاداً للغاية في استثمار الموارد الإضافية والعائدات القادمة من قطاع الطاقة في تنويع الاقتصاد، وكذلك بناء صندوق ثروة سيادي قوي للغاية».

ويرى بريندي أوجه تشابه بين ما يحدث في المملكة وتجربة بلده الأم، النرويج، التي استخدمت صندوق ثروتها السيادية للاستثمار في التعليم وظروف أفضل للصناعات.

سيعطي هذا أساساً متيناً للغاية للسنوات القادمة عندما تصل عائدات النفط والغاز إلى ذروتها. وقال إنه ينبغي استثمار تلك الأموال في التنويع والتعليم والمهارات والبنية التحتية وفي التحول الأخضر الذي سنشهد حدوثه في المملكة العربية السعودية، مضيفاً أن «الاستثمار الضخم الآن في مصادر الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية لا مثيل له».

وأشار بريندي، إلى أنه: «لقد حان الوقت أيضاً للذهاب إلى المملكة. إذا استأنفنا الاجتماعات الإقليمية كما عقدناها في الماضي، فسنرى ذلك. نتطلع بشدة للعودة إلى الرياض».

كان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أعلن في أكتوبر عن مبادرة «السعودية الخضراء» متعهداً بوصول المملكة للحياد الصفري لانبعاثات الكربون عام 2060.

وتابع برندي: «هناك مجالات يمكن للسعودية أن تحقق تحسناً إضافياً فيها، كالنظام الضريبي، ومعالجة الإفراط في الضوابط الحكومية.. وأعلم أنَّ وزير المالية جدّي جداً بما يخص هذه المسألة، ونودّ أن نذهب إلى أبعد من ذلك».

يشكل تواصل الجائحة وتصاعد معدلات التضخم وتراجع أسواق الأسهم والحرب في أوكرانيا، خلفية قاتمة للفعالية التي ستستمر على مدى 5 أيام.

وسط هذا كله تبدو التوقعات متفائلة فيما يخص السعودية التي من المنتظر أن تكون أسرع اقتصادات مجموعة العشرين نمواً هذا العام بعد الهند، بحسب استطلاع أجرته «بلومبرغ» لآراء المحللين، حيث ارتفع النفط بنسبة 50% تقريباً منذ نهاية العام 2021 إلى 110 دولارات للبرميل.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للمملكة تريليون دولار لأول مرة، وتخطط المملكة العربية السعودية لاستغلال المكاسب النفطية غير المتوقعة لهذا العام، لتسريع تنويع الاقتصاد، بعيداً عن الوقود الأحفوري.

اغتيالات إيران بأيدٍ محلية أم خارجية؟

حسن صياد خدايي

شكّلت السياسات العدائية للنظام الإيراني والميليشيات الحليفة الموالية له، عداءً مع دول المنطقة الشرق أوسطية، ولا سيّما في لبنان والعراق وسوريا، حيث تقوم تلك الميليشيات بالتخطيط مع فيلق القدس، المسؤول عن مخطط إيران التوسعي خارج حدودها، باغتيال كل من يعارضهم، سواء من الشيعة السياسية أو من القوميات والطوائف الأخرى.

وتاريخ النظام الإيراني حافل بالاغتيالات منذ ثمانينيات القرن الماضي، وكان أهم الشخصيات التي قام باغتيالها مع حليفه اللبناني حزب الله، رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، والناشط السياسي الشيعي لقمان سليم؛ وخصيصاً في لبنان القائمة تطول.

كذلك الأمر في سوريا، فهناك من أشار إلى أن تفجير خلية الأزمة، تموز 2012، كان بتخطيط إيراني وتنفيذ ماهر الأسد، قائد الفرقة الرابعة، وشقيق رأس النظام، قتل حينها ضباطاً ومسؤولين رفيعين في النظام بينهم صهر الأسد، آصف شوكت؛ يقال إنهم كانوا رافضين لاستخدام العنف المفرط تجاه المتظاهرين السلميين بالمناطق الثائرة في سوريا.

وتشير المعلومات في العراق، أنه منذ عام 2003 اغتيل نحو 180 طياراً و400 ضابط في الجيش، شارك معظمهم في الحرب ضد إيران، بحسب إحصائيات غير رسمية، عدا عن قتل الناشطين الرافضين لبسط إيران سيطرتها على العراق، فقد كان آخرهم الباحث هشام الهاشمي.

لكن في العقد الأخير تصاعدت الاغتيالات داخل إيران وخارجها تزداد، كان أهمها قتل قائد فيلق القدس قاسم سليماني، وأبو مهدي المهندس في العراق، وكذلك عالم الذرة، محسن فخري زادة، وسط طهران.

اغتيال العقيد خدايي

اغتيل، الأحد الماضي، العقيد بالحرس الثوري الإيراني حسن صياد خدايي، في طهران، من قبل شخصين يستقلان دراجة نارية أطلقا خمس رصاصات تجاهه وهو أمام منزله. وذكرت وسائل الإعلام الإيرانية إن خدايي كان في سيارته عندما أطلقت عليه النار، وقد أصيب برصاصات في الرأس واليد.

ووصف «الحرس الثوري الإيراني»، في بيان، عملية الاغتيال، بأنها «إجراء إرهابي معاد للثورة نفذه عناصر مرتبطون بالاستكبار العالمي»، مبيناً أن «الإجراءات اللازمة مستمرة للوصول إلى المهاجم أو المهاجمين والقبض عليهم».

يوم الاثنين الفائت، أفاد المتحدث باسم القوات المسلحة الإيرانية، أبو الفضل شكارجي، أن التحقيقات جارية لبحث أبعاد اغتيال العقيد في «الحرس الثوري»، حسن صياد خدايي، وملابساته، مضيفاً، وفق ما أورده التلفزيون الإيراني، أن نتيجة التحقيقات ستعلن لاحقاً، متهماً إسرائيل والولايات المتحدة بـ «الوقوف وراء هذه الأعمال الإرهابية في العالم».

وأضاف أن «الاغتيال ليس نجاحاً لأعداء الثورة الإسلامية، وإنما هزيمة لهم»، وفق وصفه.

وهدد المتحدث باسم «الحرس الثوري الإيراني»، العميد رمضان شريف، الجهات المنفذة لاغتيال صياد خدايي «بدفع ثمن عملها الإجرامي»، مبيناً أن الاغتيال «سيزيد من عزم وإرادة الحرس في الدفاع عن أمن البلاد واستقلالها ومصالحها الوطنية ومواجهة أعدائها، وخاصة الكيان الأميركي الإرهابي والكيان الصهيوني المزور والمؤقت».

وأوضح شريف، وفق ما نقلته وكالة «سباه نيوز» التابعة للحرس، أن «العدو لن يحقق شيئاً من خلال ارتكابه هذه الأعمال الإجرامية». فيما أكد أمين مجلس أمن الدولة، مجيد مير أحمدي، أن اغتيال خدايي كان «حتماً من قبل الكيان الصهيوني»، متوعداً «المجرمين بتلقي صفعة صعبة من إيران»، حسب ما نقلته وكالة «إرنا» الإيرانية الرسمية.

وقبيل توجهه إلى مسقط، الاثنين الفائت، اتهم الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، في مطار طهران، قوى «الاستكبار» بالوقوف وراءها. وتوعد بالثأر لمقتل خدايي الذي أكد الحرس أنه قاتل في سوريا وكان من «المدافعين عن الحرم»، واصفاً ما حدث بـ «الجريمة».

وشكّلت عملية اغتيال العقيد خدايي سابقة، كأول اغتيال لشخصية عسكرية إيرانية داخل البلاد، حيث سبق أن وقعت عدة عمليات اغتيال لكبار العلماء النوويين الإيرانيين.

مسلسل الاغتيالات الإيرانية

يعتبر اغتيال محسن فخري زادة، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020، أبرز الاغتيالات بين العلماء النوويين الإيرانيين، والخامس من بين العلماء الذين اغتيلوا بعد بدء موجة عمليات اغتيال العلماء النوويين الإيرانيين عام 2010، أثناء المفاوضات النووية التي كانت تخوضها إيران مع المجموعة الدولية، المؤدية إلى الاتفاق النووي المبرم مع طهران يوم 14 يوليو/ تموز 2015.

وكان قتل، في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، أبو البرنامج الصاروخي الإيراني، العميد حسن طهراني مقدم، في انفجار داخل موقع عسكري على بعد 50 كيلومتراً من غرب العاصمة طهران. وقالت السلطات الإيرانية، حينها، إن الانفجار وقع خلال نقل العتاد العسكري وإجراء تجربة صاروخية، لكن الكاتب الإسرائيلي رونين بيرغمن وجه أصابع الاتهام لـ «الموساد» الإسرائيلي، وذلك في كتابه الصادر عام 2018 بعنوان «أسرع واقتله».

حينها وجهت إيران أصابع الاتهام للمخابرات الإسرائيلية، وأعلنت عن اعتقال عملاء، فيما أعدمت عناصر قالت إنهم مرتبطون بهذه الاغتيالات.

وفي 22 يناير/ كانون الثاني 2010، اغتيل العالم الإيراني مسعود علي محمدي، أستاذ الفيزياء بجامعة طهران، أثناء خروجه من بيته عبر قنبلة فُجّرت عن بعد، شمالي طهران.

وكذلك اغتيل العالم النووي الثاني وأستاذ الفيزياء بجامعة «الشهيد بهشتي» في طهران، مجيد شهرياري، يوم 29 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2010، بعدما ألصق راكب دراجة نارية قنبلة على سيارته في العاصمة طهران.

إضافة إلى اغتيال العالم النووي الثالث داريوش رضائي نجاد، يوم 23 يوليو/ تموز 2011، بخمسة طلقات نارية أمام منزله في طهران. وكان رضائي نجاد طالب الدكتوراه في الهندسة الكهربائية في جامعة «خواجة نصير الدين الطوسي» الصناعية.

ولم يتوقف الأمر عند تلك الأسماء، فقد اغتيل العالم النووي الرابع مصطفى أحمدي روشن، أحد مدراء منشأة «نطنز»، أكبر المنشآت النووية الإيرانية وأهمها في تخصيب اليورانيوم، يوم 11 يناير/ كانون الثاني 2012، برفقة أحد موظفي هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، وذلك بعد خروجه من بيته، إذ قام راكب دراجة نارية بإلصاق قنبلة مغناطيسية بسيارته.

«تهجير قسري» و«فصل عنصري»... السوريون يرفضون مشروع أردوغان

أحمد قطمة

أعلن الرئيس التركي، رجب أردوغان، في الثالث من مايو الجاري، عن تحضير أنقرة لمشروع يتيح «العودة الطوعية لمليون سوري إلى بلادهم»، مضيفاً: «نحضر لمشروع جديد يتيح العودة الطوعية لمليون شخص من أشقائنا السوريين الذين نستضيفهم في بلادنا»، زاعماً أن المشروع سيكون شاملاً بصورة كبيرة، وسينفذ في 13 منطقة على رأسها أعزاز وجرابلس والباب وتل أبيض ورأس العين، بالتعاون مع المجالس المحلية في تلك المناطق.

أحقية السوريين بالإقامة في أي مدينة سورية

المشروع التركي ليس جديداً بالمطلق، فهو في إطار مساعيه لتغيير ديموغرافية شمال سوريا، وتوطين مجتمعات غريبة عنها فيها، بحجة أنها أرض سورية، ويمكن لأي سوري أن يقيم فيها، وهي فرضية صحيحة في الأحوال الطبيعية، إذ يمكن مثلاً أن يتملك أهالي الغوطة الشرقية بريف دمشق، أراضي وعقارات في عفرين شمال غرب سوريا، من حيث المبدأ والقانون، لو أنه كانت توجد دولة سورية تسيطر على البلاد وتضبط القانون.

أما الحالة الحاصلة حالياً، فهي حرب شنتها تركيا على مناطق سورية بعينها، نتيجة تركيبتها العرقية الكردية، وتحديداً في عفرين ورأس العين، بجانب تل أبيض التي احتلت معها في حرب واحدة سميت (نبع السلام)، العام 2019، ونجم عنها وعن غزوة (غصن الزيتون) على عفرين، تهجير مئات آلاف السوريين من أراضيهم، وسلب ممتلكاتهم، وتوطين مئات الآلاف الآخرين من مناطق سورية داخلية عوضاً عنهم.

وهو ما يعني أن تلك المناطق في شمال سوريا، قد تعرضت لتهجير قسري لسكانها الأصليين، وتوطين آخرين ترضى عنهم أنقرة، ما ينسف الحجج والتبريرات التي تسعى المعارضة السورية الموالية لتركيا لتقديمها، حول أحقية السوريين في الإقامة بأي منطقة يرغبون بها.

المشروع التركي للتغيير الديموغرافي والتمويل

لكن كثير من النخب السورية، ترفض المشاريع التركية التي باتت مفضوحة لدى جميع السوريين، أياً كان موقفهم السياسي، وعليه، ترتفع الأصوات بشكل متواتر، رفضاً لإنهاء من تبقى من الوطنية السورية، وفي الصدد، قال رامي عبد الرحمن، مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، معلقاً على المشروع التركي الجديد-القديم لهندسة الديموغرافية السورية، بأن «الأموال التي تدفعها الدول لمخطط أردوغان والمجموعات العسكرية والسياسية والحقوقية الموالية له في الشمال السوري، هي شراكة في عملية التغير الديمغرافي»، مشيراً إلى أن «أردوغان والسوريين الموالين له، سوف يعملون للحصول على أموال من المانحين الدوليين من أجل عملية التغير الديمغرافي في الشمال السوري».

موضحاً في تصريحات صحفية، أن «العودة الطوعية للاجئين السوريين تكون إلى منازلهم وليس إلى «المنطقة الآمنة» أو أماكن أخرى»، مستفسراً «أين هي المنطقة الآمنة التي يتحدث عنها أردوغان؟»، معقباً بالقول: «يومياً نسجل انتهاكات واعتداءات وتفجيرات وعمليات اختطاف في المنطقة المقصودة التي تسيطر عليها الفصائل الموالية لتركيا».

متابعاً: «أردوغان يكرس مشروع التغيير الديمغرافي ضمن مناطق نفوذ الفصائل الموالية لتركيا شمالي سوريا، في ظل وجود عدد كبير من السوريين داخل تركيا واستياء المعارضين لأردوغان من تواجدهم هناك»، لافتاً إلى أنه «من كان يؤيد أردوغان، انتقده في تصريحاته الأخيرة بعودة اللاجئين الطوعية إلى «المنطقة الآمنة»، وأشار عبد الرحمن إلى أن «أردوغان يطمح إلى تحويل شمال سوريا إلى لواء اسكندرون ثاني»، لافتاً إلى أن «وجود أردوغان أكبر خطر على مستقبل سوريا»، مستدركاً بأن «أردوغان باع إخوان مصر مقابل الانفتاح الاقتصادي، وسوف يبيع السوريين الذين يعتقدون أن أردوغان خليفتهم وداعمهم».

دعوات للسوريين بالرفض والتظاهر

في حين رأى السياسي السوري «علي أمين سويد»، في السابع من مايو الجاري، أن قول «أردوغان بأنه جهز مستوطنات في الشمال السوري تمهيداً لإعادة السوريين من تركيا الى وطنهم «طوعياً»، ادعاء كاذب، وهو يريد أن يكمل مخطط التغيير الديمغرافي»، مضيفاً أنه «إذا بقي السوريون المستهدفون بالترحيل أو بالعودة الطوعية الموجودون في تركيا، صامتين، فسيُفهم منهم الموافقة على التهجير الثاني وسيسهلون خطط اردوغان في التلاعب بهم وبمستقبلهم وبمستقبل وطنهم دون أية مصاعب».

وأشار سويد إلى أن «الحل هو أن يقوم السوريون بالتظاهر رفضاً لخطط اردوغان بإجبارهم على العودة إلى أماكن لا يعرفونها وليست أماكن سكناهم الأصلية»، بجانب حضهم لهم على مطالبة «المجتمع الدولي والامم المتحدة ومفوضية اللاجئين للتدخل، والاشراف على وجودهم وعلى ضمان عودتهم الى وطنهم بشكل آمن».

كما نبّه سويد في موضع آخر إلى أنه «نظراً للسرعة، وللعشوائية، والغوغائية التركية والدعاية الإعلامية حول «العودة الطوعية» للمهجرين السوريين في تركيا»، فإنه «متأكد 100% من أنه سيتم إبعاد أكثر من مليونين سوري من تركيا، إلى عراء البراري في الشمال السوري، وسيذهبون إلى أقنان الدجاج القليلة التي أقامتها تركيا وجماعات الاخوان المسلمين».

عملية فصل عنصري

من جهته، قال رياض درار، الرئيس المشترك لمجلس سوريا الديمقراطية (مسد)، في الثامن من مايو الجاري، إن «إعادة توطين اللاجئين السوريين عملية فصل عنصري تنفذها تركيا لخدمة مصالحها»، مشيراً في تصريح إلى موقع محلي بشمال سوريا، إلى أن عمليات التغيير الديمغرافي التي نفذتها تركيا سابقاً في منطقة عفرين بتهجير سكانها من الغالبية الكردية، وتريد تنفيذها في مناطق أخرى "ستخلق مشكلات اجتماعية سيدفع ثمنها السوريون أنفسهم بالدرجة الأولى".

ونوه "درار" آنذاك إلى أن سلوك التغيير الديمغرافي الذي تبنته تركيا في المناطق الخاضعة لسيطرتها، يتماشى مع رؤية «الحكومة السورية» في خلق "مجتمع متجانس"، والذي هجر أيضاً مئات آلاف السوريين من مدنهم ومناطقهم، لافتاً إلى أن تركيا ابتزت الأوروبيين في أوقات سابقة من خلال اللاجئين السوريين، وهي تواصل تهديدها لأوروبا بفتح الطريق أمام موجات المهاجرين في حال لم تنفذ مطالب تركيا، في أي ملف من الملفات السياسية التي تتبناها تركيا.

وأضاف "درار" أن تركيا تستخدم اللاجئين السوريين على أراضيها ضمن "أجندات سياسية تخدم مصالحها"، مؤكداً أن تركيا "لم تتعامل أبداً مع ملف اللاجئين السوريين على أراضيها بوصفه ملفاً إنسانياً، إنما لجأت من اليوم الأول للحرب في سوريا لاستخدامه خدمةً لمصالحها سواء داخل الأراضي السورية أو خارجها".

فيما استعرض الصحفي السوري «أنور عبد النور» على صفحته في فيسبوك، رسالة من المهندس السوري «غسان نجار»، حول مشاركته في إحدى البرامج على قناة TV5 التركية، حيث ذكر أن مفهوم « العودة الطوعية «يرتبط بشكل قطعي برحيل نظام الأسد، ولا يمكن إلزام اللاجئين السوريين على العودة إلى بلادهم في ظل تواجد هذا النظام»، كما أنه «لا يمكن اعتبار ما أعلن عنه الرئيس التركي حول إعادة مليون لاجئ سوري، على أنّها عودة «طوعية»، مؤكداً أن «الإعلان عن مشروع «العودة الطوعية» وتحديد نسبة أو عدد العائدين مسبقاً (مليون) يلغي صفة (الطوعية) عن رغبة اللاجئين السوريين في قرار عودتهم، ويضع هذا المشروع كجزء من برامج «التهجير القسرية».

مشدداً على أنه «لا يمكن القبول بتاتاً بوصف عودة اللاجئين السوريين من أبناء المحافظات الأخرى (دمشق، حمص، حماة، دير الزور، درعا، ...) إلى مناطق الريف الشمالي وإدلب بأنها تأتي في سياق «العودة الطوعية»، بل هي أقرب ما تكون إلى سياسة «إعادة توطين» و«تغيير ديمغرافي في التركيبة المجتمعية السورية»، وقد ترسم مرحلة من مراحل «تقسيم» سوريا، وترسخ فرضية وفكرة «سوريا المفيدة»، والتي نادى بها أتباع نظام الأسد خلال الأعوام الماضية»، وفقاً للمهندس دائماً.

كما أشار إلى أن مفهوم «العودة الطوعية» لا بد أن يتزامن ويقترن بعودة اللاجئين السوريين إلى منازلهم وقراهم ومدنهم، لا إلى منفى داخل وطنهم»، وهي في المجمل مواقف قوية تشير إلى أن السوريين من خارج الطبقة السياسية المستفيدة من التمويل التركي، رافضون ومتضررون من مشاريع أنقرة للتغيير الديموغرافي، ولا يمكن أن يقبلوا بها، لأنها تجعلهم أدوات في مشاريع مُدمرة، لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

سارة الشهري لـ«ليفانت»: من أهم ركائز رؤية السعودية (2030) تمكين المرأة السعودية عبر تفعيل دورها القيادي في المجتمع

حاورها: رامي شفيق

قالت سارة الشهري، مؤسسة مبادرة «سعوديات مبدعات»، إن القيادة السياسية في المملكة العربية السعودية ترى في وجود المرأة بالمجتمع عنصراً داعماً لتحقيق التطور والتنمية المستدامة، حيث إنه منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز (رحمه الله) حصلت المرأة على الدعم والتمكين، بدءاً بالتعليم واستمراراً بالتدرج في مناصب متعددة.

وبلغ التمكين والانخراط في مجالات غير مسبوقة في عهد الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان؛ إذ حصلت المرأة على مناصب قيادية في جميع القطاعات، الدبلوماسية والثقافية والتنموية والخدمية وغيرها، بينما تدرجت حتى وصلت إلى منصب وكيل وزارة وسفير وغيرها من المناصب التي حصلت عليها النساء. ونحن كسيدات سعوديات ننتمي إلى هذا الوطن ونطمح للوصول لما هو أبعد من ذلك نحو المساهمة في صنع التغيير وتمثيل الوطن خير تمثيل في ظل ما تقدمه القيادة من دعم للنساء وتمكينهن في مواقع حيوية، وكذلك تفعيل بناء القدرات البشرية، وتعاون جميع القطاعات في ذلك الأمر الذي يحقق أطر التنمية الشاملة ويعزز من رؤية المملكة 2030.

وفي حوارها مع «ليفانت»، أكدت الشهري على أن «كل ذلك ينبغي أن ندركه من خلال كون جلالة الملك وسمو ولي العهد يدركان تماماً قدر مساهمة المرأة الإيجابية في كافة مجالات التنمية الشاملة ومدى أهمية دورها الحيوي والفعال في تعزيز كافة خطط ورؤى المستقبل».

سارة الشهري

نص الحوار:

● يرتبط حضور ولي العهد محمد بن سلمان في المملكة العربية السعودية بتطور ملحوظ في وضع المرأة السعودية وطرقها مجالات غير مأهولة سابقاً.. كيف بدا السياق نحو ذلك؟ ومدى تعزيز القيادة لتلك التوجهات؟

ربما من الأهمية بمكان التأكيد على أن دعم المملكة العربية السعودية للمرأة كان منذ عهد المؤسس الملك عبد العزيز -رحمه الله- بدءاً بالتعليم واستمراراً بالتدرج في مناصب متعددة، وحتى بلغ التمكين والانخراط في مجالات غير مسبوقة في عهد الملك سلمان وولي عهده الأمير محمد بن سلمان؛ إذ حصلت المرأة على مناصب قيادية في جميع القطاعات الدبلوماسية والثقافية والتنموية والخدمية وغيرها، بينما تدرجت حتى وصلت إلى منصب وكيل وزارة وسفير وغيرها من المناصب التي حصلت عليها النساء. ونحن كسيدات سعوديات ننتمي إلى هذا الوطن نطمح للوصول لما هو أبعد من ذلك نحو المساهمة في صنع التغيير وتمثيل الوطن خير تمثيل في ظل ما تقدمه القيادة من دعم للنساء وتمكينهن في مواقع حيوية وكذلك تفعيل بناء القدرات البشرية، وتعاون جميع القطاعات في ذلك الأمر الذي يحقق أطر التنمية الشاملة ويعزز من رؤية المملكة 2030.

كل ذلك ينبغي أن ندركه من خلال كون جلالة الملك وسمو ولي العهد يدركان تماماً قدر مساهمة المرأة الإيجابية في كافة مجالات التنمية الشاملة ومدى أهمية دورها الحيوي والفعال في تعزيز كافة خطط ورؤى المستقبل.

● (سارة الشهري) ناشطة مجتمعية في إبراز إنجازات المرأة السعودية، أتصور أننا في حاجة لتوضيح المسار الذي تعمل فيه الناشطات الحقوقيات في السعودية؟

من منظور محدد يهدف النشاط الاجتماعي إلى تحقيق الخدمة المجتمعية من حيث جعل الفرد نفسه عنصراً فعالاً في مجتمعه ومشاركاً في العملية الاجتماعية ومكملاً للدور الاجتماعي المناط به لتطوير فكر ولصنع أثر وتعزيز حق أو التواصل وخلق واستيعاب القيم الثقافية في المجتمع. والناشطة المجتمعية في السعودية هي شخصية ذات اطلاع ومعرفة وترى حاجة مجتمعها للتغيير إلى الأفضل وتكرّس وقتها ومجهودها في سبيل تحقيق ذلك بما يتناسب مع قضيتها، وخلق المبادرات التي تسهم في حل القضية، كما تسهم في التنمية المستدامة للحقوق وتطويع جميع الإمكانات لذلك. وفي السعودية هناك دعم للناشطات في المجال الاجتماعي بحيث نرى أسماء كثيرة في هذا المجال تم تكريمهن من قبل الحكومات المحلية والعالمية.

● من الأهمية بمكان التعرّف على بعض من أهم النماذج؟

لا يمكن الحديث بإنصاف عن كافة النساء السعوديات المؤثرات في عديد المجالات، غير أنني سأقوم بالإشارة إلى بعض منهن، خاصة من ذكروا في قائمة مائة امرأة قوية لصحيفة «أربيان بيزنس»، حيث جاءت الناشطة السعودية مها المنيف، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني، في المقدمة والصدارة، والتي حصلت على جائزة «أشجع امرأة»، التي تمنحها وزارة الخارجية الأمريكية.

وأيضاً الدكتورة أفنان الشعيبي، الحاضرة دوماً بحماسها ومساعيها للمساهمة في تمكين عمل السعوديات في المملكة العربية السعودية.

ثم المحامية بيان زهران، وهي محامية ومستشارة قانونية وكاتبة في المجال القانوني والاجتماعي ومن أوائل المحاميات في المملكة، حيث طالبت بحق المرأة في الحصول على رخصة محاماة للنساء في بلادها.

وهناك أيضاً أماني الشعلان، هي رائدة أعمال اجتماعية سعودية الجنسية، فهي التي قامت بتأسيس مبادرة خير السعودية التي استطاعت مساعدة عدد كبير من الفقراء والمحتاجين عبر تطبيق خير السعودية. ومنى أبو سليمان، التي تم تعيينها بمنصب سفيرة للنوايا الحسنة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السعودية.

● منذ سنوات وثمة تحرك إزاء مبادرة «سعوديات مبدعات» لتوثيق حالة الإبداع والتفرد للمرأة السعودية.. يبدو من الضروري والملح التعرّف على الفكرة وانطلاقها إلكترونياً؟

مبادرة سعوديات مبدعات رسالتها أن تصبح المرأة السعودية الرافد الأهم للوطن وأن تمثل المملكة العربية السعودية خير تمثيل في كل المحافل الدولية والمحلية. وعلى هذا الأساس تم تأسيس وبناء منظومة سعوديات مبدعات عام 2014 لتكون محطة من محطات حفظ الإبداع وتوثيق الإنجاز وتحفيز الأجيال.

من أهداف المبادرة دعم المرأة السعودية الناجحة في جميع المجالات العلمية والعملية كذلك، ودعم النشاط التطوعي الخيري والفرق التطوعية، ودعم المبتكرات والمؤلفات وجميع النساء المبدعات في السعودية. كل هذا تم توثيقه عبر تويتر في أكثر من 6000 تغريدة وبمشاهدات تجاوزت 8 مليون مشاهدة من جميع دول العالم.

وانطلاقاً من حرصنا على الاستمرارية، سوف يتم تدشين موقع سعوديات مبدعات، وهو عبارة عن لقاء الزاوية للمبدعات وموسوعة من الإنجازات والمقالات والتدوينات يحررها ويدشنها بنات الوطن. وسوف يكون ملتقى تدعم فيه النساء بعضهن البعض وموقع لتبادل الخبرات من جميع التخصصات.

سعوديات مبدعات تجاوز كافة المحاولات الفردية والرؤى الأحادية بينما ينطلق نحو خلق حالة مجتمعية تحافظ على هذه الوضعية وتسعى نحو استمراريتها وتطورها في حضن الوطن عبر تقديم هذه النماذج المشرفة للمرأة السعودية في كافة المجالات.

● ثمة واقع فرض نفسه بانتشار وسائل التواصل الاجتماعي وطغيان حضوره على الجميع، الأمر الذي خلّف ثقلاً وأعباءً على المرأة العربية من خلال التحرش الإلكتروني، وغيره.. كيف يرقب فريق «سعوديات مبدعات» مثل هذه القضايا؟ ورؤيته الناجعة لمواجهة ذلك؟

نحن في مبادرة سعوديات مبدعات نحرص كل الحرص على الحثّ والتوعية لتطبيق الأنظمة بما يكفله الحق النظامي والقانوني الذي وضعته الدولة من حيث تطبيق نظام مكافحة التحرش في حق أي شخص متحرش، ولكن لم نصادف خلال مسيرتنا أي نماذج تحرش أو إساءة للنساء فيما ننشر، وبالعكس نجد التقدير والترحيب والفخر والدعم لهؤلاء النساء المبدعات.

أما عن قضية التحرش الإلكتروني، بشكل عام، فهي بطبيعة الحال أحد الآثار المترتبة على التوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وأتصور أن رفع الوعي المضطرد بين النساء في عالمنا العربي، سيعمل على حمايتهن من هذه الجريمة وغيرها من الإشكاليات المرتبطة بها.

● من خلال التجوّل في حساب «سعوديات مبدعات» عبر تطبيق تويتر نجد توثيقاً لعدد كبير من السعوديات المبدعات في مجالات غير مطروقة سابقاً للمرأة السعودية؛ في مجال السياحة والضيافة، وكذا توثيق أول سعودية تحصل على ترخيص مسؤول الحماية من الإشعاع في مجال التصوير الصناعي (RSO) من هيئة الرقابة النووية والإشعاعية، وغيرهن من المبدعات.. آفاق المستقبل في ذهنكن نحو هذه المبادرة وجهود التوثيق؟

نحن سوف نستمر في التوثيق ونؤسس منصات وموسوعة تخلد هذا التاريخ ونرغب ونطمح في التوسع إلى أن نصبح منصة تكون طموحاً لكل مبدعة مما يعزز من فرص المستقبل للمرأة السعودية ويستجيب لكافة جهود الدولة التي تعمل من أجل الإنسان السعودي وتسعى نحو تعزيز مهاراته وقدراته ليستجيب نحو تحديات العصر ويواكب متطلبات سوق العمل، كما ينافس على كافة الفرص المتاحة أمام الجميع، الأمر الذي يمثل في النهاية طاقة إيجابية للمواطن وقيمة مضافة للوطن بشكل عام.

● كيف نستطيع تقييم تطور نظرة المجتمعات العربية للمرأة ومدى الحاجة للعمل بجدية على تنمية النظرة العادلة كون المرأة شريكاً فاعلاً وحاضراً في أي مجتمع؟

المرأة العربية جزء من المجتمع، سعت عبر عقود طويلة حتى تستطيع أن تحصد ثمرة جهودها نحو أن تمثل مجتمعها العربي في كافة المجالات. ومن ناحية أخرى يبدو تدرج وصول المرأة العربية إلى مناصب مختلفة، هذا يعكس مدى قوتها وتأثير دعم البيئة والمجتمع للنساء، وهي تعكس حقيقة دعم الدول لتمكين النساء، بغض النظر عن بعض ما يقال في الصحافة الصفراء، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تحديات وعراقيل، ولكن الوضع في تطور للنساء في جميع أنحاء العالم، وليس المرأة العربية أو السعودية فقط.

ورسالتي للمرأة في ختام هذا اللقاء أن من أهم ركائز رؤية السعودية 2030 الرئيسة هو تمكين المرأة السعودية من خلال تفعيل دورها القيادي والأساسي في سوق العمل، ونحن النساء في السعودية نساء طموحات شريكات في التنمية بالفطرة نكمل مسيرة أمهاتنا في بناء وتعليم جيل ولدينا الكثير من الشغف والذي يجب أن نحرص على استدامته واستمراريته للنهوض بهذا الوطن وأن يكون امتداد حلمنا عنان السماء.

انسحاب روسي يحوّل سوريا إلى المحافظة 35 لإيران

علي مملوك أثناء زيارته لإيران

أحمد رحال

الزيارة الخاطفة التي أجراها اللواء علي مملوك لإيران ورُتبت إجراءاتها على وجه السرعة من قبل قائد فيلق القدس، إسماعيل قاآني، لأن خطورة الوضع في سوريا أصبحت لا تحتمل النقاش ولا التأجيل، وفيها مهد «مملوك» لزيارة بشار الأسد إلى طهران، التي تمت بداية شهر أيار/ مايو، والتي تضمن جدول أعمالها بنداً واحداً فقط: ما العمل إزاء الانسحاب الروسي الجزئي من سوريا؟ وما الخطوات الأخرى إذا ما كان هناك انسحاب كلي أو انكفاء روسيا للساحل وإبقاء وجودهم فقط على قاعدة حميميم وقاعدة جول جمال في طرطوس ومهبط سطامو؟

القيادة السياسية في روسيا دفعت أثماناً باهظة نتيجة التقارير الكاذبة التي خدعهم بها جنرالاتهم الفاسدين، من تقارير صيانات أسلحة كاذبة، ومشاريع قتالية خلبية، وفساد وسرقات لتعيينات الجيش من طعام وشراب حتى طعام الطوارئ (كما أظهرت مجريات الحرب في أوكرانيا)، وإهمال قادة الوحدات بإجراءات تخزين السلاح، وبانت كل تلك العورات مع الأسبوع الأول من حرب الروس على أوكرانيا، وبعد فشل 190 ألف مقاتل روسي زجّ بهم بوتين في أوكرانيا وفشلوا بتحقيق الأهداف المنوطة بهم، فضاعت مقرات القيادة، وتعطلت منظومات وشبكات الاتصال، وتأخر الدعم اللوجيستي (التأمين القتالي والفني والطبي والهندسي)، وتبين أن كل معلومات الاستخبارات الخارجية (الاستطلاع) التي بنيت عليها خطط الهجوم الروسية كانت وهمية، لأن التقارير العسكرية التي ترفع لبوتين عن حالة الجيش (كما في سوريا)، تتضمن ما يحب الرئيس أن يسمعه وليس حقيقة الجيش المتهالك والمفكك.

وهكذا قاربت مغامرة بوتين في أوكرانيا على الفشل، فسارع لاعتقال قائد الدائرة الخامسة في الاستخباراتية الروسية، والمسؤول عن جمع المعلومات الاستخبارية في أوكرانيا، سيرغي بيسيدا، مع نائبه، أناتولي بوليوخ، المسؤول عن قسم المعلومات التشغيلية، وتم وضعهما قيد الإقامة الجبرية، والخطوة التي تلتها كانت إقصاء أو اغتيال معظم قادة الصف الأول بالجيش الروسي المشارك في الحرب الأوكرانية، تلتها خطوة أخيرة باستقدام الجنرال ألكسندر دفورنيكوف، الذي قاد العمليات العسكرية في سوريا، ليعينه قائداً جديداً للحملة الروسية في أوكرانيا.

كما جرت العادة في روسيا منذ أيام القائد الروسي الاستثنائي الجنرال جوكوف (الذي هزم الجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية)، فلكل قائد مجموعته العملياتية، وكان جوكوف يتنقل بطاقم من ضباطه على كل جبهات الاتحاد السوفييتي التي تطلب منه القيادة العليا الانتقال إليها لقيادتها، وهذا ما فعله «دفورنيكوف»، فمع استدعائه لموسكو والزج به قائداً للعمليات العسكرية في كامل جبهات أوكرانيا، استدعى مباشرة كامل طاقم عملياته من قاعدة حميميم، ولحقت بهم الكثير من الوحدات العسكرية العاملة في سوريا، حتى شركة مرتزقة فاغنر التي أسسها «يفغيني بريغوجين»، الطباخ السابق للرئيس بوتين، تم استدعاء أكثر من ثلثيها لجبهات القتال في أوكرانيا. الفراغ الذي أحدثه الانسحاب الجزئي الروسي أقلق نظام دمشق وهو العاجز عن ملء فراغها بسبب نقص القدرات والإمكانيات، خاصة مع خروج الوحدات الرئيسة عن سيطرته، فالفرقة الرابعة التي تضم احتياط الجيش والوحدات الأكثر جاهزية وتجهيزاً ويقودها اللواء ماهر الأسد هي في الحضن الإيراني، والفرقة 25 التي يقودها العميد سهيل الحسن تتبع لقاعدة حميميم.

ومن حيث المبدأ، بشار الأسد يدرك تماماً أن العمليات العسكرية بعد عام 2015 أصبحت تتم عبر تفاهم ثلاثي، قتال أرضي تقوم به ميليشيات إيرانية وأدواتها، تدعم جوياً من الجانب الروسي، وتؤمن لوجيستياً من جيش الأسد، وبالتالي وأمام عقدة الانسحاب الروسي كان لا بد لبشار الأسد من الهرولة لطهران لتلقي الأوامر ومعرفة الخطوات القادمة.

في طهران نوقشت الحالة السورية وتم الاتفاق على اتخاذ ثلاثة إجراءات من شأنها تعويض الانسحاب الروسي:

الأول: السيطرة الإيرانية على كافة النقاط التي انسحبت منها روسيا، مع زيادة شحنات السلاح الإيراني إلى سوريا، فتمت السيطرة على مطارات «كويريس، النيرب، تدمر، التي فور»، مستودعات مهين الاستراتيجية، اللواء 47 في جبل زين العابدين في حماة بعد انسحاب الروس من تلك المواقع والمطارات، وتم زيادة توريد السلاح لسوريا (صواريخ د/ج عبر منظومات باور 373، راجمات صواريخ، طيران مسير)، مع زيادة خطوط إنتاج الصواريخ في مراكز التصنيع العسكرية السورية التي يسيطر عليها الحرس الثوري الإيراني (لذلك شهد الأسبوع الأخير ثلاث غارات إسرائيلية استهدفت شحنات سلاح إيرانية في محيط دمشق ومصياف).

الثاني: فتح باب التطويع وزيادة حملات التشييع، وتلك مهام أسندت لقادة الميليشيات الإيرانية في سوريا، ولنواف البشير في أرياف دير الزور، أما الفرقة الرابعة فقد أخذت على عاتقها فتح باب التطوع للشباب في الجنوب السوري، حتى لو كانوا من أصحاب السوابق، أو عليهم ملفات أمنية، وكذلك المتخلفين عن الخدمة العسكرية في جيش النظام، بعد منحهم عفواً شاملاً ورواتب مجزية.

الثالث: الدعوة لاجتماع لاحق بين قيادة الفرقة الرابعة التي يقودها اللواء ماهر الأسد والحرس الثوري الإيراني، ونتج عن الاجتماع فتح (12) مقر قيادة جديد ومشترك بين الحرس الثوري والفرقة الرابعة في كل من: «حسيا، تدمر، مهين، القريتين، الطيبة، السخنة، الكم، السلمية، السعن، إثريا، الشيخ هلال، جب الجراح»، ومعظمها تقع في أرياف حمص وحماة.

وبإضافة مقرات قيادة حزب الله بالقلمون وفي الجولان السوري وأرياف القنيطرة، مع أرياف دمشق الجنوبية في السيدة زينب ومحيط مطار دمشق الدولي الواقعة تحت سيطرة ميليشيات إيران، تصبح إيران مسيطرة على المساحة الممتدة من الجنوب السوري إلى أرياف دمشق إلى كامل الحدود السورية اللبنانية إلى أرياف حمص ثم حماة بطول حوالي 300 كم وبعمق داخل سوريا يصل لـ200 كم، لتضاف تلك المساحة إلى ما تسيطر عليه إيران في حلب وأريافها، ودير الزور والميادين والبوكمال ومواقع أخرى، مثل قاعدة «الإمام» التي تمتد على مساحة 6 كيلو متر مربع جنوب البوكمال (وهي أكبر القواعد العسكرية الإيرانية خارج الحدود)، وهكذا تصبح الجغرافيا السورية بمعظمها تحت سطوة ميليشيات إيران.

الاجتماع الذي حصل سراً في قاعدة حميميم يوم السبت بتاريخ 22 أيار/ مايو، وتسترت عنه روسيا وإيران ونظام الأسد، جمع كلاً من رئيس أركان الجيش الروسي، فاليري غيراسيموف، يرافقه الفريق رومان بريدينكوف، ورئيس أركان الجيش الإيراني، محمد باقري، يرافقه القائد العام للحرس الثوري الإيراني حسين سلامي، واللواء مفيد حسن رئيس أركان جيش الأسد يرافقه اللواء زهير الأسد، دار النقاش فيه حول ملء فراغ الانسحاب الروسي، وزيادة دعم دفاعات الأسد الجوية بمنظومات «بوك إم2، وبانتسير» لمواجهة الهجمات الجوية الإسرائيلية المتزايدة مؤخراً، إضافة لأمر غريب تضمن أمراً بإخلاء اللواء 64 قوى جوية «مطار بلي» من كامل طاقمه البشري السوري وانتقالهم لمطار الضمير العسكري، وكذلك إخلاء اللواء 55 التابع لقوات المدفعية والصواريخ وانتقالهم إلى مقر قيادة اللواء 56 مدفعية وصواريخ، وتسليم مقرات تلك الألوية لإيران بعد سحب السلاح والعتاد منها.

مع السيطرة الإيرانية على مفاصل الجغرافيا السورية، وعلى مقرات الفرق البرية والمطارات العسكرية، ومع سيطرة إيران على مفاصل أجهزة المخابرات السورية، وخاصة المخابرات الجوية والمخابرات العسكرية، ومع سيطرة السفارة الإيرانية على مفاصل حكومة الأسد، تتحقق نبوءة المعمم الإيراني، مهدي طائب، عندما قال: مليارات الدولارات التي نضخها في سوريا ليست عبثاً، فسوريا هي المحافظة 35 لإيران. كل ذلك يحدث في سوريا، وهناك من يراهن للآن على إعادة بشار الأسد للحضن العربي، ويراهن على انفكاكه عن حضن طهران، والزعم أن التنسيق مع بشار الأسد يدعم الأمن القومي العربي، ووحدة الصف العربي، وهؤلاء غائبون تماماً عن الواقع بأن سوريا أصبحت القاعدة الإيرانية الأكبر والأقوى في كامل منطقة الشرق الأوسط، وإن لم يلحق العرب بالشعب السوري وإسقاط نظام الأسد، فسوريا ستصبح حقيقة المحافظة 35 لإيران.

محاولة باشاغا لدخول طرابلس.. إنذار بمواجهات مسلحة يفاقم الوضع في ليبيا

رامي شفيق

بينما نفى المكتب الإعلامي لرئيس الحكومة الليبية المكلف، فتحي باشاغا، البيان المنسوب له بتقديم استقالته إلى رئيس مجلس النواب، المستشار عقيلة صالح،إذ ثمة حقيقة مفادها أن تعقد الأزمة الليبية يمثل في أحد أبرز مرتكزاتها الرئيسة عدم إنهاء انتشار السلاح كحالة سياسية مزمنة، ووجوده خارج أطر الدولة، وتمدد ولاء الميليشيات والكتائب عبر القوى الفاعلة والوازنة سياسياً.

رئيس حكومة الاستقرار أعلن، مساء الاثنين، السادس عشر من شهر أيار/ مايو الجاري، نجاحه في دخول العاصمة الليبية طرابلس، وذلك برفقة عدد من وزراء حكومته، غير أن ساعات الليل وهي تطوي غيوم الظلام كشفت عن اصطدام الميليشيات الموالية لحكومة الوحدة الوطنية بهدف المحافظة على السلطة لرئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، الذي يرى أن حضوره في العاصمة ينبغي أن يظل حصيناً بقوة السلاح والألوية التابعة له. الأمر الذي تبدى واضحاً في المسح الميداني الذي نفذه اللواء 444 في أحياء وشوارع العاصمة مع جولة ميدانية للدبيبة، بغية تعليق حضوره وتكريس صورة هيمنته على العاصمة طرابلس.

مرة جديدة، تبدو الأرتال العسكرية في العاصمة الليبية خارج أطر السيطرة في سياق الصراع بين الحكومة المكلفة وحكومة الوحدة الوطنية. بينما اجتماعات المسار الدستوري في القاهرة عبر الجولة الثانية برعاية ستيفاني ويليامز تمضي في يوم جديد نحو إقرار القاعدة الدستورية التي من خلالها قد يبدو الاستحقاق الانتخابي حاضراً ومستحقاً في موعد معلوم. غير أن الوصول إلى تلك اللحظة المرتقبة يحتاج إلى الكثير من العمل على كافة المستويات، محلياً وإقليمياً ودولياً.

تعقد مسارات الصراع والأزمة على الأراضي الأوكرانية، وتعثّر الجيش الروسي في تنفيذ مهامه الاستراتيجية، في وقت قصير، منذ بدء العمليات العسكرية، أواخر شهر شباط/ فبراير الماضي، دفع الجميع إلى نسج تصوراته الذهنية ورسم سيناريوهات المستقبل على تخوم نظام دولي بدا للبعض أنه يحتضر، أو طلب المثول أمام هيئة المحدثين. غير أن واقع الأمر يشي بكثير من الواقعية السياسية وأن هناك على ساحل البحر المتوسط (جيباً حيوياً يتاخم أوروبا) بقعة ساخنة لطالما كانت مؤثرة في النظام الدولي واستقراره عبر أكثر من محور.

ليبيا التي تقع شواطئها على البحر المتوسط بينما أمست تعكس جانباً لافتاً من الصراع بين الغرب، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، من جانب آخر، ترى الأخيرة أن ليبيا نقطة محورية ذات قيمة في الجغرافيا السياسية من أجل الضغط على الناتو. كما قد تبدو مخاصمة الحقيقة أمراً جلياً عند فحص وتدقيق ملامح الاتجاهات الخاصة بالأجسام التشريعية في ليبيا نحو القوى الدولية، خاصة مع حالة الارتباك الواضحة في العلاقات الدولية والتي تزايدت مع تفجر البارود بين روسيا وأوكرانيا.

مجلس النواب الليبي وغريمه المجلس الأعلى للدولة الذي يصارع الأول في حق التشريع، يجتمعان في القاهرة برعاية مستشار الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفاني ويليامز، بعدما اجتمعت والمستشار عقيلة صالح، رئيس مجلس النواب، بالعاصمة المصرية. واللقاء تناول مستجدات الأوضاع في ليبيا، بينما بحث الجانبان خلاله المسار الدستوري، ومساعي الوصول إلى تعديل النقاط الخلافية بمسودة الدستور ضمن اجتماعات القاهرة، التي تعقد بين لجنتي مجلس النواب والدولة برعاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وبحسب المتحدّث الرسمي لرئيس مجلس النواب الليبي، فإن اللقاء تناول أيضاً ملف السلطة التنفيذية والميزانية العامة للدولة للعام الجاري المقدمة من الحكومة، بالإضافة إلى عقد مجلس النواب جلسة رسمية خلال الفترة المقبلة في مدينة سرت، وفقاً لما أقرّه المجلس في جلسته الأخيرة، الأسبوع الماضي، دعماً لعمل الحكومة من هناك حتى تتمكن من العمل بحرية بعيداً عن سطوة الميليشيات المسلحة أو غيرها.

جاء الاجتماع في الوقت الذي يتحرك فيه مجلس النواب للضغط على ممثلي الجانب الغربي من خلال طلب تغيير مستشارة الأمين العام التي تنتهي فترة تمثيلها في ليبيا، خلال نهاية شهر تموز/ يوليو القادم، فضلاً عن قرار رئيس مجلس النواب بتجميد عائدات النفط وموافقة واشنطن على ذلك. الأمر الذي ينبغي فهمه على النحو الذي يفصل تموضع الحكومة المكلفة في مدينة سرت برضا وقبول غربي أمريكي.

ومن ناحية أخرى، تسعى واشنطن نحو تحييد ولاءات موسكو، خاصة في تعاطيها مع الأطراف التي تقف على نقيض مصالح الولايات المتحدة بليبيا، بينما يظل كرسي مستشار الأمين العام للأمم المتحدة في جانب الولايات المتحدة.

تعكس طلقات الأمس التي دوت في العاصمة الليبية، بينما خلفت إصابات وخسائر في ممتلكات المواطنين، بحسب مصادر محلية، حالة تشتت القوى الدولية والإقليمية وصراع أهدافها صوب الأزمة الليبية.

تدرك القاهرة، التي تستضيف الجولة الثانية من اجتماعات اللجنة الدستورية المشتركة لمناقشة المواد الخلافية لإرساء قاعدة دستورية، تؤسس للاستحقاق الانتخابي الرئاسي والبرلماني، أن هدوء المشهد الليبي والدخول ضمن حزمة الدولة المستقرة هو أحد أهم أهداف الدولة المصرية التي تتاخم ليبيا في حدود مشتركة يصل طولها نحو ألف ومائتي كم.

كما أن ذلك ينبغي أن يتحقق عبر الخروج الكامل لكافة الميلشيات المسلحة التي تعمل خارج دولاب الدولة، وجيشها النظامي، وحصر استخدام السلاح خارج هذه المنظومة، ثم توحيد المؤسسات التشريعية والمالية، الأمر الذي يضحى معه الاستحقاق الانتخابي ركيزة أساسية للاستقرار في المشهد الليبي.

يأتي ذلك كله في إطار تحرك محور آخر، الجزائر/ أنقرة، والذي تبدى في اللقاء الذي جمع الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بالرئيس الجزائري، عبد المجيد تبون، في العاصمة التركية مطلع الأسبوع الحالي.

الجزائر التي تشترك مع ليبيا بحدود تصل لقرابة تسعمائة كم، تناقش الأزمة الليبية مع أحد أهم الأطراف الذي تسبب في توتر وتعمق الأزمة، بينما تدخل عسكرياً وميدانياً في الغرب الليبي، رغم أنه يبتعد عن الحدود الليبية آلاف الكيلومترات.

الإعلان المشترك الذي ظهر في المؤتمر الصحفي للرئيسين الجزائري والتركي، أكد من خلاله على ضرورة تسوية الأزمة الليبية عبر الانتخابات لعودة السلطة للشعب الليبي. وعلى خلفية ذلك كله يبدو واضحاً أمام الجميع أن الانتخابات هي مطلب رئيس لكافة الأطراف، سواء محلياً في الداخل الليبي، وكذا إقليمياً ودولياً. غير أن الوصول إلى هذا الهدف المتفق عليه يحتاج، أولاً، إلى التوافق على المسار الذي يفضي إليه هذا الاستحقاق وقبول ما ينتج عنه.

العراق في دوامة التوافقات وغياب الدولة

سعد عبد الله الحامد

أثارت الانتخابات العراقية الأخيرة ونتائجها لغطاً سياسياً كبيراً داخل الشارع السياسي العراقي في الفترة الماضية، خصوصاً من الميليشيات الموالية لإيران، ولا ننسى استهداف منزل رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، بطائرة مسيرة، ومحاولة اغتياله بسبب التشكيك بنتائج الانتخابات برغم أنها كانت تحت رعاية أممية وعربية وإقليمية.

إضافة لاحتجاجات المنطقة الخضراء من قبل أحزاب وحركات لم يتم انتخابها، ومعظمها مقرب من فصائل وحركات موالية لطهران، حيث كانت هذه الانتخابات الخامسة منذ سقوط النظام العراقي عام 2003 بفعل الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حازت الكتلة الصدرية بزعامة مقتدى الصدر، على أكبر عدد من الأصوات، ولكنها فشلت في تشكيل حكومة أغلبية لوحدها، حيث إن طبيعة النظام السياسي يرتكز على التوافقات الحزبية.

فمنذ سقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين يتم تقاسم السلطة عرفياً بين مختلف طوائف البلاد في نظام طائفي مماثل للبنان، حيث تعود الرئاسة للأكراد ورئاسة الوزراء للشيعة الذين يمثلون الطائفة الأكبر في البلاد، بينما تعود رئاسة البرلمان إلى السنة، حيث تتمحور الأزمة السياسية في العراق بالخلاف بين مقتدى الصدر الذي يرغب هو وحلفاؤه في إنقاذ العراق، على حدّ تعبيره، والإطار التنسيقي حول تشكيل الحكومة المقبلة وأحقية التوافق على تحقيقها ويرفض الصدر الاشتراك مع قوى الإطار في تشكيل الكتلة النيابية الأكبر والذهاب مع حلفائه من القوى السنية والكردية نحو قبة البرلمان لتسمية مرشحه لرئاسة الوزراء، فيما يدفع الإطار التنسيقي بورقة «الثلث المعطل» لانتخاب رئيس الجمهورية في مجلس النواب للضغط على الصدر للرضوخ وتحقيق الاستجابة والتحالف معاً.

مع استمرار هذه الحالة من الانسداد السياسي بين الفرقاء في المشهد السياسي، التيار الصدري والإطار التنسيقي (الذي يمثّل المظلة السياسية للقوى الموالية لإيران)، يقترب العراق من الخيارات الصعبة والمعقدة التي من بينها حل البرلمان والذهاب إلى انتخابات تشريعية جديدة، وبحسب المادة 72 من الدستور العراقي الساري، ينتخب البرلمان رئيس الجمهورية خلال مدة أقصاها 30 يوماً، في حين أن مجلس النواب لم ينجح في عقد جلسة للتصويت على المرشحين للمنصب، علاوة على أن هذا التعقيد يساعد الميليشيات في تعزيز سطوتها على البلاد لتواصل تغلغلها في المجتمع مستفيدة من ضعف الدولة.

ويرى العديد من المراقبين أن هذه الحالة من الانغلاق السياسي هي الأقوى منذ 2003 برغم مرور أكثر من خمسة أشهر على إجراء الانتخابات المبكرة، حيث لم تتمكن القوى السياسية من انتخاب رئيس للجمهورية ولا تشكيل حكومة جديدة في ظل وجود مشروعين يتمحوران حول أغلبية وطنية أو حكومة توافقية.

ولعل المسارات المطروحة للحل أمام الكتلتين المتخاصمتين، إما التوافق وتقديم التنازلات والوصول إلى حلول وسطية، أو اللجوء إلى المحكمة الاتحادية لغرض تعديل بعض فقرات الدستور التي من شأنها رفع الثلث المعطل عن جلسة انتخاب رئيس الجمهورية لكي تنتهي حالة الفراغ السياسي الحالي الذي يشلّ نظام الحكم في البلاد ويسهم في استمرار وخدمة مصلحة الفاعلين في نظام الفساد من ميليشيات تنهب البلد، إضافة للتدخلات الخارجية في الشأن العراقي من إيران وتركيا والذي قد يتضاعف في ظل عدم وجود سلطة قوية في بغداد.

ولعل الاحتكاكات المستمرة في مناطق عراقية حدودية بين تركيا والعراق بين الحين والآخر، كمثال واضح لذلك، إضافة إلى الخطر الكبير من التنظيمات الإسلامية وخلاياه النائمة وعودتها لأنشطتها الإرهابية كتنظيم «الدولة الإسلامية»، الذي قد يجد هذا الفراغ بيئة مناسبة له وسط ما يحدث وإعادة تموضعه وسط مناخ انعدام الاستقرار السياسي.

وبالفعل الوضع الحالي يشبه كثيراً وضع العراق في سنة 2014 عندما تطلب الأمر أشهراً طويلة لتشكيل حكومة بعد رفض نوري المالكي حينها التنحي عن منصب رئاسة الوزراء وانعدام الأمن في ذلك الوقت، مما ساعد في توسع انتشار مقاتلي «داعش» في وقت يحاول العراق لملمة جراحه وعودته لتعزيز مكانته إقليمياً، باستضافته قمة عربية، ومن ثم استضافة مؤتمر دولي بالتعاون مع فرنسا شاركت فيه السعودية وإيران في خطوة اعتبرت تعزيزاً لمكانة العراق وعودة دوره الإقليمي كوسيط بين الرياض وطهران بحكم العلاقات المتوترة بين الطرفين، حيث عقدت عدة محادثات أولية ما زالت مستمرة بين السعودية وإيران برعاية عراقية لمحاولة إيجاد نقاط التقاء بين الأطراف في قضايا المنطقة العالقة.

وهناك مخاوف من أن تؤدي حالة الانسداد السياسي إلى تعطل الحياة السياسية لفترة أطول، وقد تؤدي إلى صدام مباشر ومواجه في الشارع بين تلك الكتل بشكل يؤثر على مستقبل واستقرار الحياة السياسية في العراق. باعتقادي ما سيحصل في العراق قد يكون نموذجاً ملهماً للحل في دول مجاورة، كلبنان مثلاً، فهل صوت العقل سيغلب منطق المواجهة في غياب التوافقات وغياب الدولة؟

كيف يتعامل العالم مع محمد بن زايد الرئيس؟

الشيخ محمد بن زايد

داليا زيادة

في سن الواحدة والستين، أصبح الشيخ محمد بن زايد، صاحب الصيت الذائع والتاريخ المكتظّ بالإنجازات، الرئيس الثالث لدولة الإمارات، بعد وفاة أخيه الأكبر الشيخ خليفة بن زايد، في ١٣ مايو، حيث انتخبه المجلس الوطني الاتحادي لقيادة الدولة التي شارك بإخلاص في جعلها واحدة من أقوى الفاعلين في المنطقة، خلال العقد الماضي. من ثم فإن صعود الشيخ محمد بن زايد إلى ذروة السلطة يمثل بداية حقبة جديدة، ليس فقط بالنسبة للإمارات، ولكن على نطاق الخليج الأوسع، وبالتالي منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

يتساءل الكثير من المراقبين عما يمكن توقعه من الرئيس الجديد لدولة الإمارات، لكنه سؤال في غير محله، إذ إنه ليس من المتوقع حدوث تحولات كبيرة أو حادة في السياسة الداخلية أو السياسة الخارجية لدولة الإمارات بسبب تغيير القيادة السياسية. لطالما كان الشيخ محمد بن زايد هو المسؤول الحقيقي عن عملية صناعة القرار في الدولة، وهو المهندس الحقيقي الذي قام، علناً أو من وراء حجاب، بتصميم الواقع المثير للإعجاب الذي تعيشه دولة الإمارات اليوم. لقد نجحت أسرة زايد في غضون بضعة عقود في تحويل الإمارات من صحراء قاحلة يعيش فيها مجتمع بدوي لا يهتم بما وراء اليوم الذي يعيشه، إلى دولة ساحرة ومتحضرة ذات رؤية ورسالة تتجاوز حدودها الجغرافية المحدودة. على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية على أقل تقدير، كان الشيخ محمد بن زايد في قلب دائرة صنع القرار التي بنيت على إرث الشيخ زايد وواصلت الطريق نحو نمو وازدهار دولة الإمارات.

إن حالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي التي تتمتع بها الإمارات بشكل عام، وكذلك غياب النزعة التنافسية بين الأسر الحاكمة للإمارات الشقيقة التي تتألف منها الدولة الاتحادية، سوف يوفر الكثير من الوقت والجهد على الشيخ محمد في تثبت ركائز حكمه، عبر اختيار وتعيين القيادات التي يراها مناسبة لتحقيق رؤيته في السنوات القادمة، لا سيما من سيختارهم لملء المناصب التي كان يشغلها قبل أن يتم انتخابه للرئاسة، كمنصب ولي عهد أبو ظبي ونائب وزير الدفاع. بمجرد استكمال تلك الخطوة الهامة، سيكون لدى الرئيس الإماراتي الجديد الوقت والمساحة اللازمتين لتركيز كل جهوده على تحقيق رؤيته بشأن السياسة الخارجية للإمارات في المنطقة والعالم.

يمكن تلخيص الموضوع العام للسياسة الخارجية لدولة الإمارات، تحت قيادة الشيخ محمد بن زايد، في ثلاث نقاط رئيسة. النقطة الأولى تتمثل في محاربة جميع أشكال التطرف الديني. لا يقتصر ذلك على التنظيمات الجهادية، مثل داعش والقاعدة، أو حتى التنظيمات الشيعية، مثل الحوثي في اليمن وحزب الله في لبنان، ولكن يدخل ضمن ذلك أيضاً تنظيمات الإسلام السياسي، مثل جماعة الإخوان المسلمين والمتعاطفين معها في دول الخليج. مع توقع تكثيف الإمارات تحت قيادة الشيخ محمد من مجهوداتها في مطاردة التنظيمات الإسلامية، فإن ذلك ربما يجدد الخلاف التاريخي بين الإمارات وجارتها قطر التي تتبنى سياسة مناقضة تتمثل في دعم التنظيمات الإسلامية على اختلاف أنواعها ومسمياتها.

أما النقطة الثانية التي تحدد السياسة الخارجية لدولة الإمارات فتتمثل في التواصل وتعزيز العلاقات مع الدول غير العربية في الشرق الأوسط، وهي تركيا وإسرائيل وإيران. على مدى السنوات الثلاث الماضية، على وجه التحديد، كانت الإمارات العربية المتحدة نشطة بقوة في كسر التابوهات التي حكمت سياسات المنطقة لعقود، بدءاً من توقيع اتفاقيات إبراهيم مع إسرائيل في عام ٢٠٢٠، ثم إصلاح العلاقات المقطوعة مع إيران وتركيا، بعد انسحاب الولايات المتحدة وحلفاءها من أفغانستان الصيف الماضي.

تتمثل النقطة الرئيسة الثالثة في رؤية السياسة الخارجية لدولة الإمارات في التعزيز المستمر للقوة الدفاعية وقدرات التسليح للجيش. يتم ذلك بشكل أساسي من خلال ضخ استثمارات كبيرة في شراء أسلحة متطورة من الولايات المتحدة وأوروبا. في عام ٢٠٢٠، وقعت الإمارات صفقة مع الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس ترامب للحصول على طائرات مقاتلة متطورة من طراز أف-٣٥ وأسلحة أخرى مقابل ٢٣ مليار دولار. عندما أخرت إدارة الرئيس بايدن تنفيذ الصفقة فيما بعد، مضت الإمارات في عقد صفقة ضخمة أخرى مع فرنسا لشراء ٨٠ قطعة من طائراتها المقاتلة رافال مقابل ١٩ مليار دولار.

أي تحركات أخرى قامت بها دولة الإمارات في الماضي أو ستقوم بها في المستقبل على المسرح العالمي، هي مدفوعة أساساً بواحدة أو أكثر من هذه النقاط الرئيسة الثلاث. يشمل ذلك الموقف الإماراتي الثابت المتوافق مع موقف السعودية من الحرب الروسية الأوكرانية، على الرغم من المناشدات العديدة التي أطلقها القادة الغربيون لدول الخليج للوقوف إلى جانب الغرب ضد روسيا. لا تدعم الإمارات والسعودية بالضرورة الهجوم الروسي برفضهما الوقوف إلى جانب الغرب. في الواقع، لقد صوتوا ضد الغزو الروسي لأوكرانيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يمكنهم الوقوف إلى جانب الغرب إذا لم يساعدهم في تحقيق أهداف سياستهم الخارجية والدفاعية.

من هذا المنطلق، فإن السؤال الصحيح الذي يجب طرحه ليس حول ما يتوقع أن يفعله الشيخ محمد بن زايد كرئيس، ولكن حول الكيفية التي يجب أن يتجهز بها العالم لاستقبال دولة الإمارات الجديدة الأكثر قوة وصلابة، تحت قيادة رجل قوي ومثابر يتمتع بشعبية كبيرة داخل بلاده وخارجها، مثل الشيخ محمد بن زايد.

في سوريا.. الاعتقال والإفراج متشابهان

عبد الناصر الحسين

يصرّ نظام الأسد في دمشق أن يكون ملف المعتقلين السوريين استثنائياً في كل شيء، في أسباب الاعتقال وظروفه، وفي حالات العفو والإفراج عن المعتقلين.

ففي سوريا يعتقل الإنسان بسبب أو بلا سبب، يعتقل بسبب رأيه السياسي، أو توجهه الفكري، أو انتمائه الإثني، أو إبداعه في مجال معين، أو منافسته لأصحاب السلطة، رياضياً أو فنياً أو مالياً. وقد يعتقل من أجل رؤية رآها في منامه، أو نكتة تداولها مع أصدقائه، وربما يعتقل لصمته.

وفي المعتقل من الصعب أن نتصور أن في الأرض عذاباً وشقاء أشد مما يلاقيه المعتقلون في سجون «نظام الأسد». ففي معتقلات الأسد يستخدم السجانون كل أنواع التعذيب التي تخطر بالبال والأخرى التي لا ينالها الخيال! فالضرب والحرق والطرق والخنق والبتر والتكسير والكهربة والتبريد والتعطيش والتجويع والإهانة. كل ذلك حاضر في أقبية السجون وبالحد الأعلى الذي غالباً ما ينتهي بالموت.

في أدبيات الحياة البشرية يشكل الموت هاجساً مرعباً للناس لكن الموت في «سجون الأسد» هو غاية وأمنية، ففيه خلاص من برنامج ملحمي لا ينتهي، ونهاية لمأساة معقدة، تفقد الضحية فيها أي إرادة لفعل أي شيء، حتى الصراخ أحياناً.

الجلادون في «معتقلات الأسد» فاقدون لأي إحساس بالإنسانية، فتعذيب الضحية بالنسبة لهم هو شهوة جامحة وليس مجرد تكليف. فهم يستمتعون بالتعذيب إلى درجة أنهم يبلغون ذروة المتعة عندما تبلغ الضحية ذروة التألم.

الوقت في «سجون الأسد» لا يمضي، وعقارب الساعة لا تدور، وكأن الكون يتوقف عن الدوران، مع أن السياط تتحرك دون هوادة والصراخ يبلغ عنان السماء ويرتطم بالكواكب ليحركها، دون جدوى. هي السجون اللئيمة، لئيم كل ما فيها المكان والأشخاص والأدوات والوقت.

في «سجون الأسد» الشيخوخة والطفولة والأنوثة والمرض والإعاقة، كل تلك الحالات لا تعفي صاحبها من التعذيب، بل قد تكون ميزة لصاحبها لنيل كمية إضافية من أهوال العذاب والتنكيل.

في سجون العالم يحتجز السجين ليخضع لبرامج إصلاحية عسى أن يعود إلى مجتمعه يوماً ما وقد تغير جذرياً لجهة الخير. بينما يخضع السجناء في «سجون الأسد» لبرامج «تعليم الإرهاب» فالسجين الذي لم يحتجزوه كمجرم يسعون لإطلاقه مجرماً، والبقية يقتلون أو يضمرون.

في سجون العالم يطلق سراح السجين ليعود إلى بيته ويلتقي بأهله المشتاقين إليه. لكن الأمر مختلف «في سجون الأسد» فقد يخرج الكثيرون من السجن ليوضعوا في حافلات أو ناقلات مفخخة فتحيلهم رماداً أو قطعاً من اللحم ممزقة تتطاير في السماء، فيحقق النظام بهم هدفاً سياسياً، أو مكسباً عسكرياً، أو غرضاً شيطانياً، يصعب التكهن به.

في معظم الأحيان يخرج السجين إلى المجتمع ليمضي ما تبقى له من عمره صامتاً ذاهلاً لا يشارك الناس أحاديثهم وخاصة تلك التي تتناول شؤون المعتقلين، وقد يتعمد تغيير الحديث أو اعتزاله مع أنه إذا أوى إلى النوم فهو على موعد مع كوابيس لا يتخلص منها إلا بصحوته مذعوراً.

لكن الأكثر إدهاشاً في الأمر طريقة نظام الأسد في الإفراج عن المعتقلين، فبينما يتوقع الناس أن الإفراج عن أبنائهم سيكون مناسبة للفرح والسرور، يتحول إلى حزن وألم ونكد.

فالأجهزة الأمنية تصمم «مراسم إخلاء السبيل» لتكون الوجه الآخر للتعذيب الذي يلاقيه السجناء، حتى يستوي الإفراج مع الاعتقال في لؤمه وقساوته.

في «سجون الأسد» ثمَّة طقوس خاصة لإخلاء السبيل لا يمكن أن توجد في مكان آخر! حيث يؤمر السجناء المخلى سبيلهم بالهتاف للرئيس الأسد «شيخ السجانين» فيهتفون «بالروح بالدم نفديك يا بشار». وكأن في ذلك رسالة مفادها: أن الروح التي لم تزهق طيلة فترة الاعتقال، يجب أن تبقى تحت الطلب حين يلزم بذلها فداء للرئيس.

في طقوس الإفراج عن السجناء سترى سجيناً ذاهلاً ناحل الجسم غائر العينين، جالساً على الرصيف يتلقى بعض الأسئلة من ذوي المعتقلين، ليتفاجأ الناس أنه فاقد للذاكرة، لا يعي ما يدور حوله.

وقد ترى سجيناً آخر يهرب من الناس خوفاً على نفسه من الوقوع في مطب أمني، لا سيما وأنه قد عرف أن الاعتقال يحدث في أي ظرف ولأي سبب.

لقد تعمَّد النظام نشر شائعات كاذبة بعد العفو المزيَّف الذي أصدره مؤخراً، عن «مرتكبي الجرائم الإرهابية» ولا يشمل أولئك المتهمين بـ «موت إنسان» بحسب صيغته الرسمية، فقد أخبرت أجهزة النظام الأمنية أعضاء الفرق الحزبية ضمن مناطق سيطرتها أنه سيتم الإفراج عن عدد كبير من المعتقلين خلال الساعات القادمة، وأنه بموجب المرسوم الرئاسي، من المفترض أن تشهد سوريا الإفراج عن عشرات آلاف المعتقلين القابعين في سجون النظام السوري. مما أحدث حالة من الفوضى لدى ذوي المعتقلين المتلهفين لرؤية أبنائهم أو سماع خبر عنهم.

لقد جعل النظام كل الأشياء غريبة وسيئة في سوريا، حتى صار من الصعب التمييز بين أمر سيء وآخر ربما يكون أسوأ منه، ولا بد للمجتمع الدولي الذي بدا نادماً في بعض المناسبات عن تقصيره في دعم الشعب السوري، من أخذ المبادرة الجادة بترحيل هذا النظام بأي شكل من الأشكال.

تركيا والسويد.. الحرب داخل الناتو

د. كمال اللبواني

بعد الانقلاب المشجع من قبل الغرب ضد أردوغان، أو هكذا يقول، وبعد سحب الباتريوت من تركيا إثر صدام مع طيران روسيا، ثم بعد الانتقادات الكبيرة والعقوبات التي تبعت تدخل الجيش التركي في شمال سوريا، صارت تركيا تفكر جدياً بالتخلي عن الناتو.

وعندما اندلعت الحرب الأوكرانية لم تتخذ تركيا إجراءات تستفز الروسي، بل طبقت الاتفاقات الدولية فقط، وبقي الروسي يحاول استمالة تركيا لصفه في معركة كسر العظم مع الغرب، وصار الغرب مستعداً لتقديم المزيد من التنازلات لأردوغان خوفاً من تحوله، مما سيعطي للروسي فسحة للاستمرار في سياسته التوسعية جنوباً وغرباً..

في هذا الوقت شعرت السويد وفنلندا بالخوف من نجاح روسيا في قضم شرق أوكرانيا ثم التوجه لقضم قسم من فنلندا وجزيرة استراتيجية للسويد لتضمن ملاحتها في بحر البلطيق، كما ضمنتها جزئياً في البحر الأسود، لأنها تحتاج لموافقة تركيا بشكل حاسم، وهو ما يزيد أهمية تركيا، فانضمام السويد وفنلندا سيبقي بحر البلطيق بعيداً عن هيمنة الروس، وبقاء تركيا في الناتو سيضمن عزل الروس عن الجنوب، لذلك فكلا الخطوتين استراتيجيتان بالنسبة للناتو، كحلف عسكري توسع في زمن الحرب الباردة والتي تحولت لحرب ساخنة في بداية هذا العام.

في هذه النقطة الحرجة، اصطاد أردوغان (لاعب كرة القدم) الفرصة وسدد لمرمى الغرب إصابة مباشرة، مشترطاً تقويض الحلم الكردي بالاستقلال، والذي يهدّد وحدة تركيا كشرط للانضمام، رابطاً بين النضال الكردي والإرهاب، مستغلاً تجاوزات حزب الـ ب ك ك وعنفه ضد المدنيين، ومعتبراً كل نضال كردي هو إرهاب، ومهدداً بالانضمام للروس الذين وعدوه بنصف سوريا الشمالي وقسم من شمال العراق (الموصل وكركوك).

إنه بزار استراتيجي تدفع الشعوب المستضعفة ثمنه.. فتركيا رابحة في كلا الخيارين، وهي بيضة القبان في الصراع الحاصل، وأمريكا البعيدة سريعة التخلي عن أصدقائها الذين يتحولون لمجرد أوراق في لعبة المصالح الرأسمالية الإمبريالية.

تركيا تريد حرية العمل لتقويض حزب الـ ب ك ك وتوابعه وتريد فرض شروطها في شمال سوريا وشمال العراق، مستخدمة المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بحق الدفاع البعيد للدولة التي تصبح حدودها مهددة من عصابات إرهابية تفشل الدولة الجارة في فرض سلطتها عليها، وهي بعمق 30 كم، وهذا ما تخطط للقيام به في كل الشمال السوري وفي اتجاه جبال قنديل فيما بعد. وسيشمل معظم مناطق سكن الكرد في سوريا.

روسيا ليست بوارد توسيع الحرب بعد تعثرها في أوكرانيا، والكرد تربطهم بالغرب روابط أقوى من تلك التي كانت تربطهم بها، لذلك روسيا لن تقاتل دفاعاً عنهم، ولا يضيرها لو سيطرت تركيا عليهم، لذلك إذا حصلت تركيا على ضوء أخضر غربي، وهذا متوقع بسبب معاناة دول أوروبا من الحرب، والرغبة في القضاء النهائي على الخطر الروسي كعدو رقم واحد، ومن خلفه الصين كعدو رقم 2، عندها تصبح القضية الكردية، وقضية حقوق الإنسان، من التفاصيل التي يمكن إغماض العين عنها غربياً، خاصة بعد أن تحول الإسلام ذاته من عدو مشترك للغرب والشرق ومنبع الإرهاب، إلى مشروع حليف في صراع الغرب والشرق، كل طرف يتسابق مع الطرف الآخر في التودد والتقرب إليه.

باختصار.. تركيا تستغل الظرف بشكل ناجح والقضية الكردية ستخسر كثيراً إذا لم تتحصن بتحالفها مع بقية القوميات وبمظلة الديمقراطية وحقوق الإنسان والدولة المدنية اللاقومية كمرحلة ضرورية في زمن العواصف. وربما كحل نهائي لصراعات المنطقة وأرضية لتحضرها.

لبنان وتفكيك سيطرة حزب الله

خالد الزعتر

يبدو أن المشهد الإقليمي كان له انعكاسه على المشهد الداخلي في لبنان، فإذا ما نظرنا إلى المشهد الإقليمي سوف نشاهد تصاعد حالة الانحسار للنفوذ الإيراني في عدد من المناطق التي كانت تعتبرها إيران جزءاً من سيطرتها ومناطق نفوذها.

ففي الحالة العراقية نشاهد انفتاحاً سياسياً واقتصادياً على دول المنطقة، وبخاصة دول الثقل السياسي والاقتصادي، مثل المملكة العربية السعودية، وعلى الخارطة السورية يبدو واضحاً أن هناك انحسار للنفوذ الإيراني لصالح النفوذ العربي مع إعادة الدفء للعلاقات السورية مع الإمارات والبحرين، وعلى الخارطة اليمنية استطاعت السعودية عبر قيادة التحالف العربي تحجيم النفوذ الإيراني وقصقصة أذرع الميليشيات الحوثية، عسكرياً وسياسياً، عبر مبادراتها الهادفة لتوحيد الصف داخل الشرعية اليمنية، ما سيكون له تأثير على المشهد العسكري لصالح الشرعية اليمنية.

في المشهد اللبناني تؤكد المؤشرات أنه بدأ يتجه نحو تحجيم النفوذ الإيراني، فلو نظرنا إلى التركيبة البرلمانية التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية الأخيرة سوف نجد أن المكاسب تتجه للمستقلين، وأن حزب الله وحلفاءه يخسرون الأغلبية في الائتلاف البرلماني، وهو ما يحمل معه بوادر تغيير حقيقي في السياسة الداخلية بما يخدم تقييد سطوة حزب الله على مفاصل الدولة اللبنانية.

المتغيرات التي حملها المشهد اللبناني، والتي تجلت بشكل واضح في الانتخابات البرلمانية اللبنانية، تؤكد وجود حالة من اليقظة الشعبية في الداخل اللبناني، فالمزاج الشعبي اللبناني يبدو واضحاً أنه يحاول أن يتخطى حالة الشعارات الشعبوية التي كانت مسيطرة على الداخل اللبناني والتي كان يمارسها حزب الله من شعارات المقاومة لإحكام سيطرته على مفاصل الدولة اللبنانية، ولذلك فإن حالة النهضة والتنمية التي تعيشها المنطقة العربية مقابل حالة الفشل السياسي والاقتصادي الذي تعيشه لبنان، والتي تصاعدت في السنوات الأربعة الأخيرة، كان لها تأثير على إحداث حالة من الارتجاج داخل العقل الجمعي الشعبي اللبناني، وبالتالي ما جعل المزاج الشعبي اللبناني يبحث عن إنجازات على الأرض ولم تعد الشعارات الشعبوية تلقى طريقها لدغدغة المشاعر الشعبية.

لقد عانى الشعب اللبناني في السنوات الأر بعة الأخيرة، والتي شهدت انهياراً مالياً واقتصادياً، وفضائح فساد بالجملة، وانفجاراً في مرفأ بيروت، خلّف دماراً وعشرات الضحايا والجرحى دون أي تحقيق شفاف ينتهي إلى معاقبة أي مسؤول سياسي وأمني وعسكري عن تقصيره، ولذلك فقد كانت الانتخابات البرلمانية الأخيرة أهم أدوات الشعب اللبناني لمعاقبة الأحزاب السياسية التي فشلت في إنقاذ الدولة اللبنانية، ولذلك ليس بمستغرب أن تكون المكاسب الانتخابية لصالح المستقلين، وهو ما يعبر عن رغبة شعبية في ضخ دماء جديدة في المشهد السياسي اللبناني تساهم في الدفع بالدولة اللبنانية نحو بر الأمان السياسي والاقتصادي والأمني.

عندما ننظر إلى الحالة اللبنانية نجدها تحمل معها التأثر بالمتغيرات الخارجية، ولذلك فإن المتغيرات الأخيرة التي يعيشها المشهد اللبناني بخسارة حزب الله وحلفائه، الأغلبية في الائتلاف البرلماني، لا شك أنها تضاف إلى رصيد الخسائر التي تعيشها إيران على المستوى الإقليمي، بخاصة وأن الساحة اللبنانية لا شك تعد أحد أهم مناطق النفوذ التي تجاهد إيران لتثبيت وجودها فيها.

عن النووى الإيرانى.. اتفاق على عدم الاتفاق

حسام فاروق

عام كامل من المفاوضات بين إيران والقوى الكبرى (5+1) التي وقعت معها اتفاقاً في 2015، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا والصين وفرنسا وألمانيا، قبل أن ينسحب منه الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بشكل أحادي، في مايو/ أيار 2018، والنتيجة النهائية صفر كبير. المحادثات التي أجريت في فيينا أصبحت في مهب الريح بعد توقف دام لأكثر من ستة أسابيع.

في الأسابيع الأولى من المفاوضات كان الحديث يتجه نحو إمكانية الوصول إلى اتفاق جديد بضمانات جديدة، وأخذ هذا الهدف يتضاءل تدريجياً حتى وصلنا لحديث مفاده أن الاتفاق القديم على وشك العودة للحياة، في أوائل مارس/ آذار، وبعد أسابيع خيمت الشكوك أيضاً حول هذا الهدف على ضآلته وعدم جدواه في رأيي، فالاتفاق القديم فُرّغ من مضمونه وانتهت صلاحيته تقريباً، وأعتقد بأن الأوان قد فات لإنقاذه، والآن وصلنا لمنطقة الحديث الذي لا يجرؤ أصحابه على التصريح به وهو فشل المفاوضات، لا قديم ولا جديد، وإن كان ثمة اتفاق على شيء فهو اتفاق على عدم الاتفاق، بيد أن الطرفين لا يريدان الاعتراف بالفشل، فطهران من جانبها تضرب المنطق وتقول إن مفاوضات فيينا لم تفشل وإنها عازمة ألا يكون هناك تراجع خلال المفاوضات حتى ضمان كامل الحقوق الاقتصادية والنووية لشعبها، وفي الولايات المتحدة يواجه طلب طهران برفع الحرس الثوري من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية كشرط لإتمام الاتفاق، معارضة العديد من المشرعين، حيث يسيطر الحرس الثوري الإيراني على قوات النخبة المسلحة والمخابرات التي تتهمها واشنطن بشن حملة إرهابية عالمية، ويجد الرئيس الأمريكي جو بايدن صعوبة في التغلب على المعارضة المحلية لرفع الحرس الثوري من قائمة الإرهاب مع اقتراب انتخابات التجديد النصفي الأمريكية، في 9 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

لا يبدو في الأفق أن إيران سوف تتخلى عن مطلبها برفع الحرس الثوري من قائمة الإرهاب، فقال مسؤول أمني إيراني: «هذا هو خطنا الأحمر ولن نتخلى عن ذلك»، ورفضت طهران العديد من المقترحات الأمريكية بشأن هذه المطلب، وتضرب إيران المنطق للمرة الثانية عندما تشير إلى أنها تستطيع إحياء الاتفاق متى شاءت والأمر متوقف على تلبية مطلبها، وهذا معناه أن مفاوضات فيينا وصلت طريقاً مسدوداً.

تعتقد واشنطن أن إيران تفصلها أسابيع فقط عن الحصول على المواد الانشطارية اللازمة لصنع سلاح نووي، إذ تسارعت إيران في أعقاب انسحاب ترامب من الاتفاق بتوسيع برنامجها النووي، تجلس على طاولة المفاوضات في فيينا لتكسب الوقت وتصعّد من تخصيب اليورانيوم، وتكدّس كميات كبيرة منه، وفي ظل تركيز العالم على الحرب الروسية في أوكرانيا، وما نتج عنها من ارتفاع أسعار النفط، سعت إيران لجني المزيد من صادراتها النفطية غير المشروعة التي تتجنب العقوبات الأمريكية، ومن ثمة فإيران تحسب المسألة بأنه لا يتعين عليها تقديم تنازلات في حين أنها تحصل بالفعل على تلك المنفعة النفطية، في حين حصلت واشنطن على دعم ضمني من موسكو وبكين في السنوات التي سبقت اتفاق 2015 على كبح الصادرات الإيرانية بواسطة العقوبات الأمريكية، لا يوجد مثل هذا الإجماع الآن بين القوى الكبرى، فالصين هي المشتري الرئيس للنفط الإيراني غير المشروع وتراجعها سيكون صعباً عندما تكون إمدادات النفط شحيحة، لا سيما أن بكين تحصل على أسعار مخفضة من طهران، ولذلك تعارض بكين من جانبها العقوبات الأمريكية التي تتجاوز الحدود الإقليمية وتراها أحادية الجانب.

بعد هذا الفشل يلوح في الأفق سؤال رئيس تتبعه تساؤلات فرعية، والسؤال ماذا فعل البيت الأبيض طوال عام وأكثر في هذا الملف؟ وإلى أي أهداف سعت أمريكا بمفاوضاتها غير المباشرة في فيينا؟ فلو ناقشنا مثلاً مقترح العودة لاتفاق 2015، لماذا لم يسرع بايدن في هذه العودة؟ فلو فعلها في حينها لتجنب التعنت الإيراني في طلب رفع الحرس الثوري وميليشياته من قوائم الإرهاب، وكنا الآن نتحدث عن عام أو أكثر تفصل إيران عن امتلاك سلاح النووي وليس أسابيع قليلة كما يتردد حالياً. لو فعلها بايدن قبل عام لتجنبت دول الجوار الاعتداءات التي نفذتها أذرع طهران عليها وعلى الملاحة الدولية خلال عام 2021.

هل ينحصر خطر إيران على المنطقة والعالم فقط في امتلاكها سلاحاً نووياً؟ هل لجأت إيران على مدار الأعوام الماضية إلى الترهيب بالقوة النووية لتُحدث كل هذه الفوضى في المنطقة؟ الإجابة لا.. إيران فقط استخدمت أذرعها ووكلاءها في عدوانها المتكرر على جيرانها وخصومها، والآن تطلب رفع هذه الأذرع من قائمة الإرهاب لإحياء اتفاق نووي مات و«شبع موتاً» ولا جدال في أن واشنطن فكرت وتفكر في الأمر حتى اللحظة.

أليست إيران غير النووية هي التي صنعت ميليشيات إرهابية تهدد أمن المنطقة وهي أيضاً التي تمد أياديها بالخراب السياسي في بعض العواصم العربية منذ أعوام؟ ألم ترَ أمريكا الهجمات المتكررة للميليشيات الموالية لإيران على الدول الخليجية وعلى القواعد في سوريا والعراق؟

أليست إيران غير النووية هي التي استطاعت على مدى العقدين الماضيين التسيِّد على العراق وسوريا ولبنان واليمن، وفق ما تطلق عليه «محور المقاومة»، ولم يكن لدى الولايات المتحدة القدرة أو الإرادة لتحديد نفوذ طهران في هذه البلدان؟ ألم تنجح إيران في تنشئة ميليشيات إقليمية، مثل حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن، واستغلت الفراغ الذي تركته أمريكا في العراق عام 2003 وما عرف بالربيع العربي في2011؟

من المنصف الآن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتعاطى باستراتيجية غير فاعلة مع هذا الملف برمته، سواء «إيران غير النووية»، حيث فشلت واشنطن في ردع الميليشيات المدعومة من إيران في سوريا والعراق واليمن ولبنان، أو «إيران النووية» مستقبلاً وفزاعة الرعب الذي تبني عليه واشنطن تصوراتها لاتخاذ قرارات لا تتوافق مع الأمن القومي لحلفائها في المنطقة، فالمخاوف التي تثيرها واشنطن اليوم إزاء القنبلة النووية الإيرانية المحتملة خلال أسابيع، لا تبدو كافية لقبول الدول العربية وإسرائيل برفع «حزب الله» و«الحوثيين» وغيرهم من وكلاء إيران في المنطقة من قوائم الإرهاب، فهذه الميليشيات في تصوري أخطر من القنبلة النووية، وتشكل تهديدات قائمة وحقيقية للجميع.

في الأخير، أرى أن الولايات المتحدة الأمريكية ينبغي عليها تغيير استراتيجيتها للتعامل في هذا الملف، بل وفي المنطقة بأكملها، لا سيما في ظل وجود تحالفات استراتيجية لواشنطن مع خصوم إيران، وهذا يرتب عليها التزاماً صريحاً بحماية أمن حلفائها وأتصور أن عليها نسيان فكرة الاتفاق حول النووي ولو مؤقتاً، وتبحث عن آلية جديدة لكبح جماح التمدد الإيراني في المنطقة ووضع حد للأنشطة التي تمارسها الأذرع والميليشيات المدعومة من إيران، حتى لو تطلب ذلك الإقرار بفشل الإجراءات التي اتخذتها ضد إيران في الفترة الماضية، وإعادة النظر في خياراتها للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط بأكملها.